

2020

IFAD | الصندوق الدولي  
للتنمية الزراعية

منظمة  
الأغذية والزراعة  
للأمم المتحدة



منظمة  
الصحة العالمية



برنامج الأغذية  
العالمي



يونسف

موجز عن

# جالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

تحويل النظم الغذائية من أجل  
أنماط غذائية صحية مسؤولة الكلفة





# المحتويات

	<b>الرسائل الرئيسية</b>	4
	<b>تهديد</b>	7
	<b>الجزء الأول</b>	
	<b>الأمن الغذائي والتغذية</b>	
	<b>حول العالم في عام 2020</b>	11
23	1-1 التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد المتعلقة بالجوع وبانعدام الأمن الغذائي	11
	◀ <b>الشكل 1</b> واصل عدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم ارتفاعه في عام 2019. وإذا لم يتم عكس الاتجاهات الأخيرة، فإن المقصد للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء على الجوع، لن يتحقق	11
27	◀ <b>الشكل 5</b> في حال استمرار الاتجاهات الأخيرة، فإن توزيع الجوع في العالم سيتغير بصورة ملحوظة جاعلاً أفريقيا الإقليم الذي فيه أكبر عدد من الذين يعانون النقص التغذوي في عام 2030	12
28	◀ <b>الشكل 7</b> يؤثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في ربع سكان العالم وهو يشهد ارتفاعاً خلال السنوات الست الأخيرة، ويعاني أكثر من نصف سكان أفريقيا وحوالي ثلث سكان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأكثر من الخمس في آسيا. انعدام الأمن الغذائي	12
29	2-1 التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية	14
	◀ <b>الشكل 10</b> رغم التقدم المحرز في معظم المؤشرات، وحدها غاية 2025 المتعلقة بالرضاعة الطبيعية الخلصة كانت على المسار المطلوب لتحقيقها، وينبغي عكس اتجاهات الوزن الزائد لدى الأطفال والسمنة لدى البالغين	14
31	3-1 العلاقة الحرجة بين الأمن الغذائي والنتائج في ما خص التغذية: استهلاك الأغذية وجودة النمط الغذائي	15
	◀ <b>الشكل 20</b> تختلف نسبة مجموعات الأغذية المتنوعة المتاحة للاستهلاك البشري باختلاف فئات دخل البلدان: لمحة عن عام 2017	15
32	2-2 ما العامل الكامن وراء كلفة الأغذية المغذية؟	16
	◀ <b>الشكل 39</b> السياسات التجارية الحمائية تحمي الإنتاج المحلي للأغذية الأساسية على غرار الأرز، وتعطيها حوافز لكن غالباً على حساب الأغذية المغذية في البلدان المنخفضة الدخل	16
34	4-2 سياسات خفض كلفة الأغذية المغذية وضمان الكلفة الميسورة للأنماط الغذائية الصحية	17
	◀ <b>الشكل 41</b> الخيارات على مستوى السياسات لخفض كلفة الأغذية المغذية وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة أكثر مع سياسات مكتملة لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية	17
38	4-4 الاستنتاجات	19
40		21
		22

## الرسائل الرئيسية

← لدى تناول مجمل الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، لم يكن حوالي ملياري (2) شخص في العالم يحصلون بانتظام على أغذية مأمونة ومغذية وكافية في عام 2019.

← العالم ليس على المسار المطلوب لتحقيق القضاء التام على الجوع بحلول 2030. وإذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة على حالها، فإن عدد الجياع سيتخطى عتبة 840 مليون نسمة بحلول عام 2030.

← يشير تقييم أولي إلى أن جائحة كوفيد-19 قد تؤدي إلى إضافة 83 إلى 132 مليون شخص إلى العدد الإجمالي للذين يعانون من النقص التغذوي في العالم سنة 2020، وذلك بحسب حالة النمو الاقتصادي السائدة.

← لا يزال عبء سوء التغذية بكافة أشكاله يمثل تحدياً على المستوى العالمي. فبحسب التقديرات الحالية، في عام 2019 كان 21.3 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر يعانون التقزم (144.0 مليوناً)، و6.9 في المائة (47.0 مليوناً) يعانون الهزال فيما عانى 5.6 في المائة (38.3 مليوناً) الوزن الزائد.

← أمكن من خلال إتاحة معلومات محدثة عن العديد من البلدان إجراء تقدير أدق لمستويات الجوع في العالم هذا العام. وأمكن على وجه التحديد من خلال توافر بيانات جديدة تيسر الاطلاع عليها مؤخراً تعديل السلسلة الكاملة للتقديرات السنوية للنقص التغذوي في الصين التي ترقى إلى عام 2000، ما أفضى إلى خفض ملحوظ في عدد الذين يعانون من النقص التغذوي حول العالم. غير أن ذلك التعديل قد أكد الاتجاه الذي أفادت عنه الإصدارات السابقة من هذا التقرير ومفاده أن عدد الجياع حول العالم أخذ في الارتفاع بشكل بطيء منذ عام 2014.

← تشير التقديرات الراهنة إلى أن هناك 690 مليون شخص يعانون الجوع، أي 8.9 في المائة من سكان العالم، ما يعادل زيادة قدرها 10 ملايين نسمة في سنة واحدة وقرابة 60 مليون نسمة خلال خمس سنوات. أما عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، والذي يشكل قياساً آخر لتقدير الجوع، فيكتسي هو أيضاً منحني تصاعدياً. ففي عام 2019، كان نحو 750 مليون نسمة - أي شخص واحد من أصل 10 أشخاص في العالم - عرضة لمستويات خطيرة من انعدام الأمن الغذائي.

← صحيح أن العالم يحرز تقدّمًا، إلا أنه ليس على المسار المطلوب لتحقيق مقاصد عامي 2025 و2030 في ما خص تقزّم الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة، وفي ما خص الرضاعة الطبيعية الخالصة فإنه على المسار المطلوب فقط لمقصد عام 2025. ناهيك عن أن انتشار الهزال يفوق المقاصد المنشودة بفارق ملحوظ. وإن معظم الأقاليم ليس على المسار المطلوب لتحقيق المقاصد المتعلقة بالوزن الزائد لدى الأطفال. وتشهد معدلات السمنة لدى البالغين ارتفاعًا في الأقاليم كافة. وهناك حاجة ماسة إلى عكس هذه الاتجاهات التصاعدية.

← من المرجح أن تتفاقم الحالة التغذوية للشرائح السكانية الأشد ضعفًا جراء التداعيات الصحية والاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

← بوسع انعدام الأمن الغذائي أن ينتقص من جودة الأمهات الغذائية، ما يزيد بالتالي من خطر ظهور أشكال مختلفة من سوء التغذية، الأمر الذي قد يفضي بدوره إلى نقص التغذية ناهيك عن الوزن الزائد والسمنة.

← تعتمد البلدان المنخفضة الدخل أكثر من سواها على الأغذية الأساسية منها على الفاكهة والخضار والأغذية الحيوانية المصدر مقارنة

بالبلدان المرتفعة الدخل. و فقط في آسيا، وعلى مستوى العالم في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا، تتوفر كميات من الفاكهة والخضار للاستهلاك البشري تكفي لتلبية التوصية الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي تقضي باستهلاك ما لا يقل عن 400 غرام منها للشخص الواحد في اليوم. ← فيما لا يزال الحصول على الغذاء صعبًا، فإن تحديات الوصول إلى أمهات غذائية صحية أعظم بعد.

← الأمهات الغذائية الصحية ليست ميسورة الكلفة بالنسبة إلى العديد من الناس ولا سيما الفقراء في كل إقليم من العالم. وتشير التقديرات الأكثر تحفظًا إلى أن أكثر من 3 مليارات نسمة حول العالم لا يستطيعون دفع كلفة تلك الأمهات الغذائية الصحية. وتشير التقديرات إلى أن كلفة الأمهات الغذائية الصحية تفوق في المتوسط خمس مرات الأمهات الغذائية التي تلبى فقط الاحتياجات التغذوية من الطاقة عبر غذاء أساسي نشوي.

← تتجاوز كلفة النمط الغذائي الصحي الخط الدولي للفقير (الذي تم تحديده عند 1.90 دولارًا أمريكيًا في اليوم للشخص الواحد من حيث تعادل القوة الشرائية) ما يجعله

41 و74 في المائة للتكلفة الاجتماعية لانبعاثات غازات الدفيئة في عام 2030.

← لكن ليست جميع الأحمط الغذائية الصحية مستدامةً ولا جميع الأحمط الغذائية المصممة لغايات الاستدامة صحيةً دائماً. وهذه المفارقة الدقيقة الهامة ليست مفهومة بشكل واف وغائبة عن النقاشات والمناظرات حول المساهمة الممكنة للأحمط الغذائية الصحية في الاستدامة البيئية.

← بغية زيادة القدرة على تحمل كلفة الأحمط الغذائية الصحية، ينبغي خفض كلفة الأطعمة المغذية. وتبرز العوامل الكامنة وراء كلفة تلك الأحمط الغذائية عبر سلسلة الإمدادات الغذائية ضمن البيئة الغذائية وفي الاقتصاد السياسي الذي يؤثر في سياسات التجارة والإنفاق العام والاستثمار. وسيطلب تناول العوامل الكامنة وراء الكلفة تلك تحويلات كبيرة في النظم الغذائية من دون توفر حل موحد يعالج جميع الحالات، ومع اختلاف المقايضات وأوجه التآزر للبلدان.

← سيتعين على البلدان إعادة التوازن مجدداً بين السياسات الزراعية والحوافز باتجاه استثمارات أكثر مراعاة للتغذية وإجراءات على مستوى السياسات عبر سلسلة الإمدادات الغذائية من أجل خفض الفاقد من الأغذية، وتعزيز الوفورات في جميع المراحل. وستكون سياسات الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية أيضاً ذات أهمية محورية لها، من أجل زيادة القدرة الشرائية وتمكين الشرائح السكانية الأكثر ضعفاً من تحمل كلفة الأحمط الغذائية الصحية. كما ستدعو الحاجة إلى تطبيق سياسات تشجع بشكل عام تغيير السلوك لصالح الأحمط الغذائية الصحية. ■

خارج متناول الفقراء. وتتعدى الكلفة كذلك متوسط الإنفاق على الأغذية لمعظم بلدان الجنوب: فإن حوالي 57 في المائة أو أكثر من السكان لا يستطيعون تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وآسيا الجنوبية.

← تنطوي جميع الأحمط الغذائية على تكاليف مستترة ينبغي فهمها من أجل تحديد المقايضات وأوجه التآزر المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة الأخرى. أما الكلفتان المستترتان الأكثر حرجاً فتتعلقان بتداعيات خياراتنا الغذائية المتصلة بالصحة (الهدف 3) والمناخ (الهدف 13) والنظم الغذائية التي تدعمها.

← في ضوء الوتيرة الحالية لاستهلاك الأغذية، من المتوقع أن ترتفع التكاليف الصحية للنمط الغذائي في ما خص معدل الوفيات والأمراض غير المعدية بما يفوق 1.3 تريليون دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2030. ومن جهة أخرى، من المقدر أن تتجاوز الكلفة الاجتماعية المتصلة بالنمط الغذائي الحالي والمتربة عن انبعاثات غازات الدفيئة 1.7 تريليون دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2030.

← بوسع الانتقال إلى أحمط غذائية صحية أن يساهم في خفض التكاليف الصحية والمتعلقة بتغير المناخ بحلول 2030 لأن التكاليف المستترة لهذه الأحمط الغذائية الصحية أدنى من تكاليف أحمط الاستهلاك الحالية. ومن المتوقع لاعتماد أحمط غذائية صحية أن يؤدي إلى تخفيض التكاليف الصحية المباشرة وغير المباشرة بنسبة تصل إلى 97 في المائة، وبنسبة تتراوح بين

**بعد** مضي خمس سنوات على الالتزام العالمي بوضع حد للجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، ما زلنا بعيدين عن تحقيق هذا الهدف بحلول عام 2030. وتشير البيانات إلى أن العالم لا يحرز تقدمًا باتجاه ضمان الحصول على أغذية آمنة ومغذية وكافية للجميع على مدار السنة (المقصد 2-1 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) ولا على استئصال جميع أشكال سوء التغذية (المقصد 2-2 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة).

وهناك العديد من التهديدات محدقة بهذا التقدم. وكان إصدارا عامي 2017 و2018 من هذا التقرير قد أفادا بأن النزاعات والتقلبات المناخية والظواهر المناخية القسوى تقوّض الجهود المبذولة في سبيل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وفي عام 2019، أظهر التقرير أن حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي قد أطاح بهذه الجهود. وفي عام 2020، أُلقت جائحة كوفيد-19، وكذلك حالات تفشي الجراد الصحراوي غير المسبوقة في أفريقيا الشرقية، بظلالها على توقعات الاقتصاد بطرق لم يكن أحد يتوقعها وهذا الوضع مرشح للتفاقم ما لم نتحرك على وجه السرعة ونتخذ إجراءات غير مسبوقه.

وتشير آخر التقديرات لعام 2019 إلى أنه قبل جائحة كوفيد-19، كان نحو 690 مليون شخص، أي ما يعادل 8.9 في المائة من سكان العالم، يعانون من النقص التغذوي. وتستند هذه التقديرات إلى بيانات جديدة عن السكان وإمدادات الأغذية والأهم من ذلك، إلى بيانات جديدة منبثقة عن دراسة استقصائية للأسر المعيشية أمكن من خلالها مراجعة البيانات الخاصة بعدم المساواة في استهلاك الأغذية بالنسبة إلى 13 بلدًا، من ضمنها الصين. وأدت مراجعة التقديرات الخاصة بالنقص التغذوي في الصين بالعودة إلى سنة 2000 إلى عدد أقل بكثير من عدد الذين يعانون من النقص التغذوي على صعيد العالم ككل. ذلك أن الصين تضمّ حُمس سكان العالم. ومع ذلك، لا يزال الاتجاه الذي أفادت عنه الإصدارات السابقة من هذا التقرير قائمًا وهو ارتفاع بطيء في عدد الجياع في العالم منذ سنة 2014. واتضح من خلال التقديرات الجديدة لعام 2019 أن الجوع قد طال 60 مليون شخص إضافي منذ سنة 2014. وإذا ما استمرّ هذا الاتجاه على حاله، من المتوقع أن يتخطى عدد الذين يعانون من النقص التغذوي 840 مليون نسمة بحلول عام 2030. لهذه الأسباب، فإنّ العالم ليس على المسار المطلوب لتحقيق القضاء التام على الجوع حتى في حال لم تؤخذ بعين الاعتبار التأثيرات السلبية المحتملة لجائحة كوفيد-19 على الجوع. وتفيد الإسقاطات الأولية المستندة إلى آخر التوقعات العالمية المتاحة والمعروضة أيضًا في هذا التقرير بأنّ جائحة كوفيد-19 قد تؤدي إلى التحاق 83 إلى 132 مليون نسمة بصفوف الذين يعانون من النقص التغذوي في عام 2020.

وبالنظر إلى أبعاد من مسألة الجوع، اضطر عدد متزايد من الأشخاص إلى خفض كمية الأغذية التي يتناولونها وجودتها. وقد عانى مليارا (2) نسمة أو ما يعادل 25.9 في المائة من سكان العالم من الجوع أو لم يحصلوا بشكل منتظم على أغذية مغذية وكافية في عام 2019. وقد يتفاقم هذا الوضع ما لم نتحرك على وجه السرعة وبشجاعة.

وتساهم اتجاهات الأمن الغذائي هذه في زيادة خطر سوء التغذية لدى الأطفال ذلك أن انعدام الأمن الغذائي يؤثر في نوعية النمط الغذائي، بما في ذلك نوعية الأمهات الغذائية للأطفال والنساء، وفي صحة الإنسان بطرق مختلفة. وعليه، ومهما كان تقبل هذا الواقع صعبًا، لا عجب في أن يبقى عبء سوء تغذية الأطفال تهديدًا محددًا بالعالم: ففي عام 2019 كانت نسبة 21.3 في المائة (144.0 مليونًا) من الأطفال دون الخامسة من العمر تعاني من التقرم و6.9 في المائة (47.0 مليونًا) من الهزال و5.6 في المائة (38.3 ملايين) من الوزن الزائد، في حين أن ما لا يقل عن 340 مليون طفل كانوا يعانون من نقص في المغذيات الدقيقة. ولعلّ الخبر السار هو أن معدل انتشار تقرم الأطفال في العالم قد تراجع بمعدل الثلث بين عامي 2000 و2019. غير أن العالم ليس على المسار الصحيح لبلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالهزال والتقرم والوزن الزائد لدى الأطفال بحلول عام 2030. فضلًا عن كون السممة لدى البالغين تشهد ارتفاعًا في الأقاليم كافة. وإن إسقاطات عام 2030، حتى من دون النظر إلى احتمال حدوث ركود اقتصادي عالمي، تدق ناقوس الخطر وتذّر مجددًا بأن الجهود المبذولة حاليًا غير كافية على الإطلاق لوضع حد لسوء التغذية خلال العقد القادم.

ولا زال النجاح في تناولنا لكن فقط إذا عملنا على ضمان حصول الجميع ليس على الأغذية فحسب بل على أغذية مغذية تشكل قوام النمط الغذائي الصحي. وقد أرادت الوكالات الخمس مجتمعة من خلال هذا التقرير توجيه رسالة حازمة: إن السبب الرئيسي لمعاناة ملايين الأشخاص في مختلف أنحاء العالم من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إنما هو عدم قدرتهم على تكبد كلفة أمهات غذائية صحية. فالأمهات الغذائية الصحية المكلفة وغير الميسورة الثمن ترتبط بازدياد انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقرم والهزال والوزن الزائد والسممة. وتعني الاختلالات في الإمدادات الغذائية والافتقار إلى الدخل بسبب فقدان سبل العيش والتحويلات النقدية نتيجة جائحة كوفيد-19 أن الأسر المعيشية حول العالم تواجه صعوبات متنامية من أجل الحصول على أغذية مغذية وتجعل من الصعب بقدر أكبر بالنسبة إلى الشرائح السكانية الأشد فقرًا وضعفًا اتباع أمهات غذائية صحية.

لكن من غير المقبول، في عالم ينتج ما يكفي من غذاء لإطعام سكانه أجمعين، أن يعجز أكثر من 1.5 مليارات نسمة عن تحمل كلفة نمط غذائي يلبي المستويات اللازمة من المغذيات الأساسية في حين أن أكثر من 3 مليارات نسمة عاجزون حتى عن تأمين أزهد الأمهات الغذائية الصحية. ويتوزع الأشخاص الذين يفتقرون إلى نمط غذائي صحي في مختلف أقاليم العالم مما يعني أننا نواجه مشكلة عالمية تعيننا جميعًا.



وتولّد كذلك الأحمال الحالية لاستهلاك الأغذية ما يطلق عليه تقرير هذا العام تسمية "التكاليف المستترة" ويقصد بها التكاليف الصحية (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة) وتكاليف تغير المناخ (الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة). وإذا ما استمرت الأحمال الحالية لاستهلاك الأغذية على حالها، من المتوقع أن تتخطى التكاليف الصحية المرتبطة بالنمط الغذائي والممتلئة بمعدل الوفيات والأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي 1.3 ترليون دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2030. ومن المتوقع أن تتعدى الكلفة الاجتماعية المرتبطة بالنمط الغذائي نتيجة غازات الاحتباس الحراري والممتلئة بالأحمال الغذائية الحالية 1.7 ترليون دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2030. وهاتان الكلفتان المستترتان كلتاهما لا تفيان بالتقديرات الفعلية. فالتكاليف البيئية لا تراعي التأثيرات البيئية السلبية الأخرى في حين أنّ التكاليف الصحية لا تأخذ في الحسبان التأثيرات السلبية لنقص التغذية بسبب القيود الناجمة عن البيانات. وفي ضوء هذه الأدلة، من الواضح أنّ اتباع أنماط غذائية صحية تراعي اعتبارات الاستدامة من شأنه أن يخفف بشكل ملحوظ التكاليف المستترة وأن يولّد أوجه تآزر ملحوظة مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى.

ولا بد لنا من النظر على امتداد النظام الغذائي في كيفية معالجة العوامل التي تؤدي إلى رفع كلفة الأغذية المغذية. ويعني هذا دعم منتجي الأغذية - لا سيما صغار المنتجين - من أجل إيصال أغذية مغذية إلى الأسواق بكلفة متدنية والحرص على نفاذ هؤلاء الأشخاص إلى أسواق الأغذية تلك وجعل أداء سلاسل الإمدادات الغذائية مجدية للفئات الضعيفة - انطلاقاً من صغار المنتجين وصولاً إلى مليارات المستهلكين الذين لا يكفي دخلهم لتحمل كلفة أنماط غذائية صحية.

ومن الواضح إذًا أننا أمام تحدي تحويل النظم الغذائية بما يكفل عدم فرض قيود على أي أحد بسبب ارتفاع أسعار الأغذية المغذية أو الافتقار إلى الدخل اللازم لتحمل كلفة نمط غذائي صحي، بموازاة الحرص على مساهمة الإنتاج الغذائي واستهلاك الأغذية في الاستدامة البيئية. لكن ليس من حلّ سحري يناسب جميع البلدان وسوف يتعين على واضعي السياسات تقييم الحواجز الخاصة بكل سياق وإدارة المقايضات وتعظيم أوجه التآزر - على غرار الأرباح البيئية الممكنة - بغية تحقيق عمليات التحوّل المطلوبة.

وإننا على أتمّ الثقة من أنّ توصيات هذا التقرير، عند تصويبها بما يناسب سياق كل بلد من البلدان، سوف تساعد الحكومات على خفض كلفة الأغذية المغذية وستجعل الأحمال الغذائية الصحية ميسورة الكلفة للجميع وستمكنّ الفئات الضعيفة العاملة في النظم الغذائية من كسب دخل لائق بما يعزز أمنها الغذائي. وسيكون هذا منطلقاً لتحويل النظم الغذائية القائمة حاليًا بما يجعلها قادرة على الصمود ومستدامة. ويجب أن تشمل مجالات التركيز على مستوى السياسات إعادة التوازن بين السياسات الزراعية والحوافز الزراعية وصولاً إلى استثمارات مراعية للتغذية؛ واتخاذ إجراءات على مستوى السياسات على امتداد سلاسل الإمدادات الغذائية مع التركيز على أغذية مغذية من أجل أنماط غذائية صحية من أجل خفض الفوائد الغذائية وخلق فرص لصغار المنتجين الضعفاء ولغيرهم من العاملين في النظم الغذائية وتعزيز أوجه

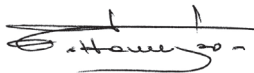
الكفاءة. وستكون كذلك سياسات الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية أساسية لزيادة القدرة الشرائية والقدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية من جانب الفئات السكانية الأضعف. وينبغي أيضاً تشجيع قيام بيئة مشجعة من خلال سياسات تحسّن، بشكل عام، الجودة التغذوية للأغذية التي يتم إنتاجها وإتاحتها في الأسواق ودعم عملية تسويق أغذية مغذية ومتنوعة وتوفير التثقيف والمعلومات للتشجيع على تغيير السلوك الفردي والاجتماعي نحو أنماط غذائية صحية.

وتتماشى هذه التوصيات على مستوى السياسات مع التوصيات الرئيسية المنبثقة عن عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، 2016-2025. وفي اعتقادنا أنّ ما يتضمنه هذا التقرير من تحليل وتوصيات على مستوى السياسات سوف يساعد أيضاً في وضع جدول أعمال مؤتمر القمة الأول للأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية الذي من المقرر عقده خلال سنة 2021 والذي سيسعى إلى تحقيق هدف شامل يتمثل في مساعدة أصحاب المصلحة على تكوين فهم أفضل للخيارات التي تؤثر في مستقبل النظم الغذائية وإدارتها على نحو أفضل، بالإضافة إلى ضرورة تحويلها لإحراز تقدم سريع وملحوظ باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

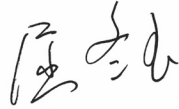
وإنّ وكالاتنا ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم عملية التحوّل هذه لجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة للجميع والمساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية لدى الأطفال والبالغين على السواء. وسوف تضمن جهودنا حدوث هذا التحوّل على نحو مستدام، للأشخاص ولكوكبنا، وخلق أوجه تآزر لدفع عجلة التقدم بالنسبة إلى سائر أهداف التنمية المستدامة الأخرى. ■



Henrietta H. Fore  
المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم  
المتحدة للطفولة



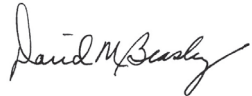
Gilbert F. Houngbo  
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية



شو دونيو  
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة



Tedros Adhanom Ghebreyesus  
المدير العام لمنظمة الصحة العالمية



David Beasley  
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

# الجزء الأول

## الأمن الغذائي والتغذية حول العالم في عام 2020

إلى الأسفل في سلاسل عدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم. غير أنّ عمليات المراجعة تؤكد الاتجاه الذي أفادت عنه الإصدارات السابقة من هذا التقرير من أنّ عدد الأشخاص الذين يعانون الجوع في العالم قد ارتفع بشكل بطيء منذ سنة 2014.

← تشير التقديرات الحالية إلى أنّ حوالي 690 مليون شخص يعانون الجوع، أو ما يعادل نسبة 8.9 في المائة من سكان العالم - بارتفاع قدره 10 ملايين نسمة في غضون سنة واحدة وبحدود 60 مليون نسمة خلال خمس سنوات.

← رغم إعادة تقدير نطاق انتشار الجوع في الصين، فإن غالبية الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم وعددهم 381 مليون شخص، لا تزال في آسيا. ويعيش أكثر من 250 مليوناً من هؤلاء في أفريقيا حيث يتنامى عدد الذين يعانون من النقص التغذوي بوتيرة أسرع منها في أي إقليم آخر في العالم.

← يسجل بدوره عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، وهو مقياس آخر لتقدير الجوع، اتجاهًا تصاعدياً. ففي عام 2019، كان ما يقارب 750 مليون نسمة - أي ما يعادل شخص واحد من أصل عشرة أشخاص في العالم - معرضين لمستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي.

← بالنظر إلى مجموع الأشخاص الذين يعانون من مستويات معتدلة أو شديدة من انعدام الأمن الغذائي، كان حوالي مليار (2) شخص في العالم محرومين من قدرة الحصول بشكل منتظم إلى غذاء مأمون ومغذ وكاف في عام 2019.

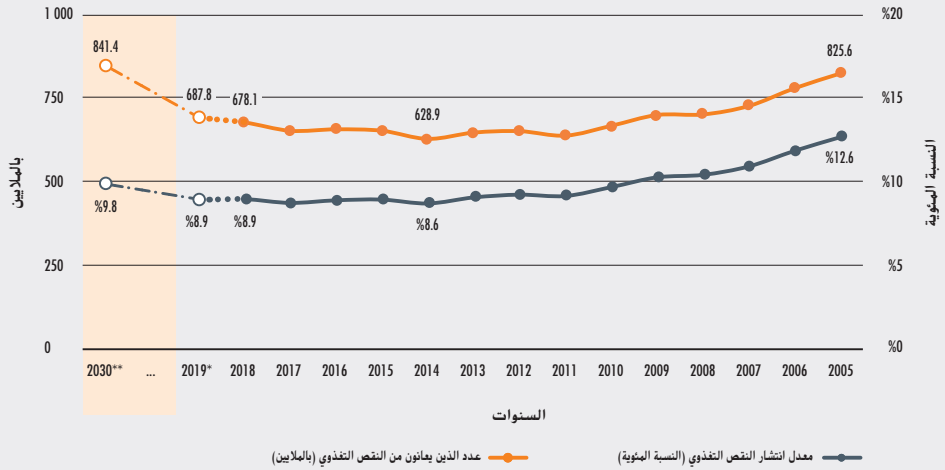
بعد مضي خمسة أعوام على البدء بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030)، حان الوقت لتقييم تقدّمها والتساؤل عما إذا كانت الجهود المتواصلة التي طبقت حتى اليوم ستتيح للبلدان تحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، يستكمل تقرير هذا العام التقييم الاعتيادي لحالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم بواسطة إسقاطات لما ستكون حالة العالم عليه بحلول عام 2030، في حال استمرار الاتجاهات التي سادت خلال العقد المنصرم. ولعلّ الأهم، في ظلّ استمرار تفشي جائحة كوفيد-19، أنّ هذا التقرير يحاول توقع بعضاً من تأثيرات هذه الجائحة العالمية على الأمن الغذائي والتغذية. لكن، كون النطاق الكامل للأضرار التي ستخلفها جائحة كوفيد-19 لا تزال مجهولة، من المهم الاعتراف بأن أي تقييم في هذه المرحلة سيكون غير أكيد بنسبة عالية، وسينبغي تفسيره بتأن. ■

### 1-1 التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد المتعلقة بالجوع وانعدام الأمن الغذائي

#### الرسائل الرئيسية

أمكن من خلال المعلومات المحدثة المتاحة عن العديد من البلدان تقدير الجوع في العالم بدقة أكبر هذا العام. وتتضمن التحديثات على وجه الخصوص بيانات جديدة يمكن الاطلاع عليها سمحت بتتبع السلسلة الكاملة لتقديرات النقص التغذوي السنوية في الصين بالعودة إلى سنة 2000، مما أدى إلى مراجعة ملحوظة

**الشكل 1** واصل عدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم ارتفاعه في عام 2019. وإذا لم يتم عكس الاتجاهات الأخيرة، فإن المتصد 1 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والمتمثل في القضاء على الجوع، لن يتحقق



ملاحظات: يشار إلى القيم المتوقعة ضمن الشكل بواسطة خطوط منقطة ودوائر فارغة. وتمثل المنطقة المظللة التوقعات لفترة أطول، من عام 2019 إلى العام المستهدف 2030. وقد خضعت السلسلة بأكملها إلى تعديل دقيق لإظهار المعلومات الجديدة التي أتاحت منذ صدور الإصدار الأخير من التقرير؛ وهي محل سائر السلاسل المنشورة سابقًا. \* أنظر الإطار 2 في التقرير للاطلاع على وصف لطريقة التوقع. \*\* لا تتناول التوقعات حتى عام 2030 التأثير الممكن لجائحة كوفيد-19. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

## المؤشر 1-1-2 لهدف التنمية المستدامة

### معدل انتشار النقص التغذوي

سبق للإصدارات الثلاثة الأخيرة لهذا التقرير أن قدمت الدليل على أن تراجع الجوع حول العالم الذي طال عقودًا، مقاسًا باستخدام معدل انتشار النقص التغذوي، قد بلغ نهايته للأسف. فإن أدلة إضافية وتحديثات عدة هامة للبيانات، بما يشمل تعديلًا لكامل سلسلة انتشار النقص التغذوي في الصين بالعودة إلى سنة 2000، قد بيّنت أن حوالي 690 مليون شخص في العالم (8.9 في المائة من السكان في العالم) قد عانوا نقصًا تغذويًا في عام

العالم ليس على المسار المطلوب لتحقيق القضاء

التام على الجوع بحلول 2030. وإذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة على حالها، سيتخطى عدد الجياع عتبة 840 مليون نسمة بحلول 2030 أي ما يعادل نسبة 9.8 في المائة من السكان.

يتوقع تقدير تمهيدي أن تضيف جائحة كوفيد-19 عددًا يتراوح بين 83 و132 مليون نسمة إلى العدد الإجمالي للذين يعانون من النقص التغذوي في العالم بحلول 2020. ومن شأن النهوض المتوقع في عام 2021 أن يخفّض عدد الذين يعانون من النقص التغذوي ولكنه سيبقى أعلى من المستوى المتوقع من دون احتساب الجائحة.



في عام 2019 أو أكثر من 250 مليون شخص يعانون من النقص التغذوي، بزيادة 17.6 في المائة عن عام 2014. ويفوق معدل الانتشار هذا ضعف المتوسط العالمي (8.9 في المائة) وهو الأعلى بين الأقاليم كافة.

ويعيش في آسيا أكثر من نصف مجمل الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم - أي ما يقدر بحدود 381 مليون شخص في عام 2019. إلا أن معدل انتشار النقص التغذوي لدى سكان الإقليم يبلغ 8.3 في المائة، أي ما دون المتوسط العالمي (8.9 في المائة) وأقل من نصف المتوسط في أفريقيا. وقد أحرزت آسيا تقدماً في خفض عدد الجياع في السنوات الأخيرة بنسبة 8 ملايين شخص منذ عام 2015.

وفي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بلغ معدّل انتشار النقص التغذوي 7.4 في المائة في عام 2019، أي ما دون المتوسط العالمي البالغ 8.9 في المائة، وهذه النسبة لا تزال تعني حوالي 48 مليون شخص يعانون نقص التغذية. وقد شهد الإقليم ارتفاعاً في معدل الجوع خلال السنوات القليلة الماضية مع زيادة عدد ناقصي التغذي بنسبة 9 ملايين شخص بين عامي 2015 و2019.

وتفيد توقعات عام 2030 بأن أفريقيا حتماً خارج مسار تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030. وفي حال استمرار معدلات الزيادة المسجلة مؤخراً، فإن معدّل انتشار النقص التغذوي سيرتفع من 19.1 إلى 25.7 في المائة. كما أن أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خارج المسار ولو بنسبة أدنى بكثير. وبسبب التدهور في السنوات الأخيرة إجمالاً، سيرفع الاتجاه معدّل انتشار النقص التغذوي من 7.4 في المائة عام 2019 إلى 9.5 في المائة عام 2030. أما آسيا، فعلى الرغم من التقدم الذي تحرزه، لن تحقق هي الأخرى المقصد بحلول 2030 استناداً إلى الاتجاهات الأخيرة.

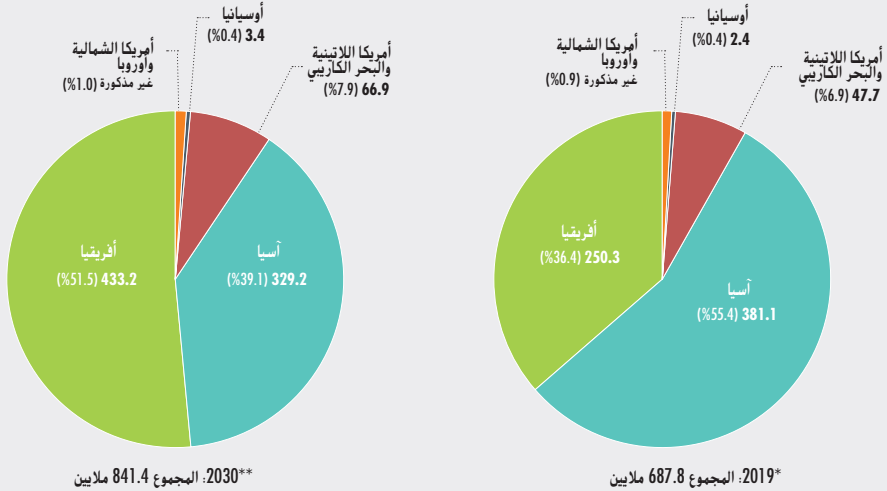
2019 (الشكل 1). ويؤكد التعديل في ضوء البيانات الجديدة التي تفضي إلى تراجع مواز في مجمل السلسلة العالمية لانتشار النقص التغذوي، ما خلصت إليه الإصدارات السابقة لهذا التقرير، من أن عدد الجياع في العالم أخذ في التزايد ببطء. وكان هذا الاتجاه قد بدأ في عام 2014 واستمرّ حتى عام 2019. وقد أمسى عدد الذين يعانون من النقص التغذوي اليوم أكثر مما كان عليه في عام 2014 بزيادة 60 مليون نسمة تقريباً، بعد أن كانت نسبة الانتشار تبلغ 8.6 في المائة - أي بزيادة قدرها 10 ملايين نسمة بين عامي 2018 و2019.

أما الأسباب الكامنة وراء الزيادة التي ظهرت في السنوات القليلة الماضية فمتعددة. ويمكن أن تعزى نسبة كبيرة من الزيادة الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي إلى ارتفاع عدد النزاعات التي غالباً ما تفاقمتها الصدمات المتصلة بالمناخ. وحتى في بعض البيئات المسالمة، تدهورت حالة الأمن الغذائي بعدما أعاق الركود الاقتصادي حصول الفقراء على الأغذية.

وتبيّن الأدلة أيضاً أن العالم ليس على المسار المطلوب لتحقيق المقصد 1 للهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، أي القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030. وإن التوقعات المختلطة للاتجاهات الأخيرة من حيث حجم السكان وتركيبهم وإجمالي الأغذية المتاحة، ودرجة انعدام المساواة في الحصول على الأغذية، تشير إلى زيادة في معدل انتشار النقص التغذوي بنسبة نقطة مئوية واحدة. ونتيجة لذلك فإن العدد العالمي للذين يعانون من النقص التغذوي في عام 2030 قد يتخطى عتبة 840 مليون نسمة.

وكان معدل انتشار النقص التغذوي في أفريقيا عامة يبلغ نسبة 19.1 في المائة من إجمالي عدد السكان

**الشكل 5 في حال استمرار الاتجاهات الأخيرة، فإن توزيع الجوع في العالم سيتغير بصورة ملحوظة جاعلاً أفريقيا الإقليم الذي فيه أكبر عدد من الذين يعانون من النقص التغذوي في عام 2030**

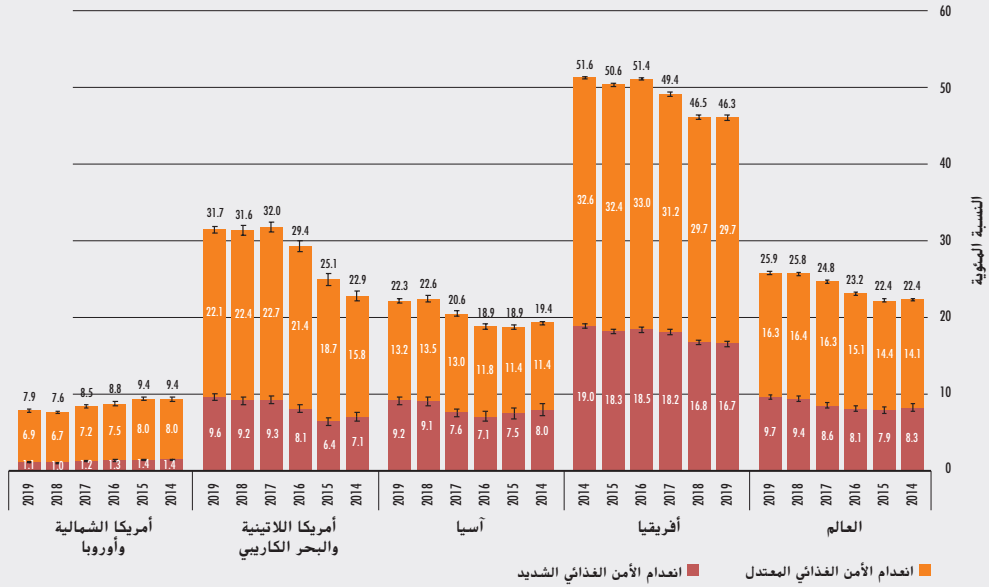


ملاحظات: عدد الذين يعانون من النقص التغذوي بالملايين. \* القيم المتوقعة. \*\* لا تأخذ التوقعات حتى عام 2030 بعين الاعتبار التأثير المحتمل لجائحة كوفيد-19. غير مذكورة: كون معدل الانتشار دون 2.5 في المائة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وتشير التقديرات الأولية المستندة إلى آخر التوقعات الاقتصادية العالمية المتاحة إلى أن جائحة كوفيد-19 قد تزيد عدد الذين يعانون من النقص التغذوي بين 83 إلى 132 مليون نسمة في عام 2020، بحسب حالة النمو الاقتصادي السائدة (حيث تتراوح الخسائر من 4.9 إلى 10 نقاط مئوية من حيث النمو العالمي للناجح المحلي الإجمالي). ومن شأن النهوض المتوقع في عام 2021 أن يخفف من عدد الذين يعانون من النقص التغذوي ولو أن هذا الأخير سيبقى أعلى من المستوى المتوقع من دون الجائحة. ومن المهم الاعتراف بأن أي تقدير في هذه المرحلة سيكون مشوباً بانعدام اليقين، وسينبغي تفسيره بتأن.

وبصورة عامة، ومن دون مراعاة تبعات كوفيد-19، فإن الاتجاهات المرتقبة للنقص التغذوي قد تغير التوزيع الجغرافي للجوع في العالم بشكل جذري (الشكل 5، الشكل البياني الأيسر). وفيما ستبقى آسيا موطناً لحوالي 330 مليوناً من الجياع في عام 2030 فإن حصتها من الجوع في العالم ستقلص بشكل ملحوظ. وستتجاوز أفريقيا آسيا لتصبح الإقليم الذي يضم أكبر عدد من الذين يعانون من النقص التغذوي بنسبة 51.5 في المائة من عددهم الإجمالي. حتى كتابة هذه السطور، تواصل جائحة كوفيد-19 انتشارها عبر أنحاء المعمورة مهددة الأمن الغذائي العالمي.

**الشكل 7** يؤثر انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في ربع سكان العالم وهو يشهد ارتساعاً خلال السنوات الست الأخيرة. ويعاني أكثر من نصف سكان أفريقيا وحوالي ثلث سكان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأكثر من الخمس في آسيا، انعدام الأمن الغذائي



ملحوظة: ترجع الاختلافات في المجموع إلى تقريب الأرقام إلى أقرب نقطة عشرية.  
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

انتشار النقص التغذوي في العالم وعبر الأقاليم، مع استثناء جزئي لآسيا (الشكل 7).

وفي حين أن وجود 746 مليون نسمة يواجهون انعدام الأمن الغذائي الشديد يبعث على قلق كبير، فإن نسبة إضافية تبلغ 16 في المائة من سكان العالم، أي أكثر من 1.25 مليار شخص قد اختبرت انعدام الأمن الغذائي بمستويات معتدلة. أما الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي بصورة معتدلة فلا يستطيعون الحصول بانتظام على كميات مغذية وكافية من الغذاء حتى وإن لم يعانون بالضرورة من الجوع.

**المؤشر 2-1-2** لهدف التنمية المستدامة انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (FIES) تفيد آخر التقديرات بأن 9.7 في المائة من سكان العالم (أي أقل من 750 مليون نسمة بقليل) تعرضوا لمستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2019. وفي جميع أقاليم العالم، باستثناء أمريكا الشمالية وأوروبا، ارتفع معدّل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد بين عامي 2014 و2019. ويتطابق ذلك بشكل عام أيضاً مع أحدث اتجاهات معدل

## 2-1 التقدم المحرز نحو تحقيق المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

### الرسائل الرئيسية

← على المستوى العالمي، لا يزال عبء سوء التغذية بكافة أشكاله يمثل تحديًا. فبحسب التقديرات، في عام 2019، كان 21.3 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (144.0 مليونًا) يعانون التقرم، فيما عانى 6.9 في المائة (47.0 مليونًا) الهزال و5.6 في المائة (38.3 مليونًا) الوزن الزائد.

← صحيح أن العالم يحرز تقدمًا، إلا أنه ليس على المسار المطلوب لتحقيق مقاصد عامي 2025 و2030 في ما خص تقزم الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة، وفي ما خص الرضاعة الطبيعية الخالصة فإنه على المسار المطلوب فقط لمقصد عام 2025. ناهيك عن أن انتشار الهزال يفوق المقاصد المنشودة بفارق ملحوظ.

← تتسم آسيا الوسطى وآسيا الشرقية ومنطقة البحر الكاريبي بأعلى معدلات الحد من انتشار التقرم، وهي الأقاليم الفرعية الوحيدة التي تتقدم على المسار الصحيح باتجاه تحقيق المقاصد الخاصة بالتقرم لعامي 2025 و2030.

← ليست الأقاليم بمعظمها على المسار المطلوب لتحقيق المقاصد المتعلقة بالوزن الزائد لدى الأطفال. كما تشهد معدلات السمنة لدى البالغين ارتفاعًا في جميع الأقاليم.

وعلى الصعيد العالمي، بلغ معدل انتشار تقزم الأطفال 21.3 في المائة في عام 2019 أو 144 مليون طفل. ورغم إحراز بعض التقدم، فإن معدلات خفض التقرم أدنى بكثير من المطلوب لبلوغ الغاية التي وضعتها جمعية الصحة العالمية لعام 2025 ومقصد أهداف

وبحسب التقديرات، بلغ انتشار مستويات معتدلة وشديدة من انعدام الأمن الغذائي على حد سواء (المؤشر 2-1-2) لهدف التنمية المستدامة) نسبة 25.9 في المائة سنة 2019 في العالم أجمع. وتضاهي هذه النسبة ما مجموعه مليار (2) شخص. وقد تزايد معدل انعدام الأمن الغذائي الإجمالي (سواء أكان معتدلاً أم شديدًا) بصورة مطردة على المستوى العالمي منذ عام 2014، والسبب الرئيسي لذلك هو تزايد انعدام الأمن الغذائي المعتدل.

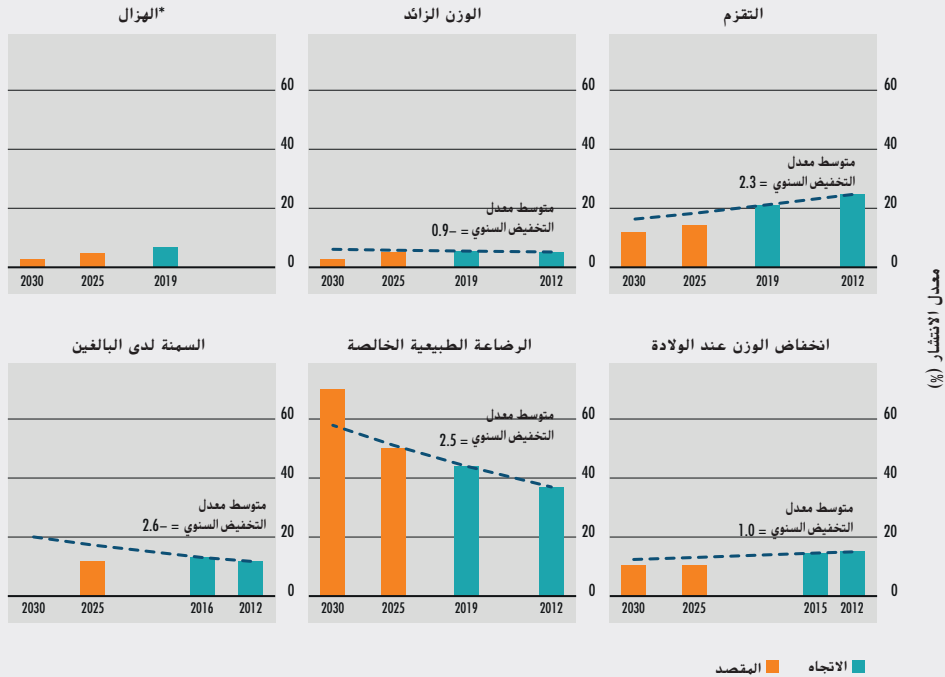
وعلى الرغم من أن أفريقيا هي الإقليم الذي لوحظت فيه أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي الإجمالي، إلا أنه في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي يرتفع انعدام الأمن الغذائي بوتيرة أسرع: من 22.9 في المائة في عام 2014 إلى 31.7 في المائة في عام 2019، بسبب الزيادة الحادة في أمريكا الجنوبية.

وفي ما يتعلق بتوزيع مجموع الأشخاص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي (سواء أكان معتدلاً أم شديدًا) حول العالم، فمن أصل الملياري (2) شخص الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، يوجد 1.03 مليار شخص منهم في آسيا و675 مليونًا في أفريقيا و205 ملايين في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و88 مليونًا في أمريكا الشمالية وأوروبا، و5.9 ملايين في أوسيانيا.

وعلى المستوى العالمي، كان معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بمستوى معتدل أو شديد، ومستوى شديد فقط، أعلى لدى النساء منه لدى الرجال. أما الفجوة بين الجنسين في الحصول على الأغذية، فقد ارتفعت من 2018 إلى 2019 ولا سيما على المستوى المعتدل أو الشديد. ■



**الشكل 10** رغم التقدم المحرز في معظم المؤشرات، وحدها غاية 2025 المتعلقة بالرضاعة الطبيعية الخالصة كانت على المسار المطلوب لتحسينها. وينبغي عكس اتجاهات الوزن الزائد لدى الأطفال والسمنة لدى البالغين



ملاحظات: \* لم تصدر أي توقعات على مر الوقت في ما يخص الهزال. لأنها حالة حادة يمكن أن تتغير بشكل متكرر وسريع على مدار السنة التقويمية، ولا يتم التقاطها بواسطة بيانات الإدخال المتاحة. يتم حساب متوسط معدل التخفيض السنوي ومتوسط معدل الزيادة السنوية باستخدام جميع البيانات من عام 2008 فصاعدًا للتتزم والوزن الزائد وانخفاض الوزن عند الولادة (فترة الاتجاه الأخير). ومن عام 2012 (خط الأساس) للمؤشرات الأخرى.

المصادر: منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. 2020. منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي: التقديرات المشتركة لسوء تغذية الأطفال - المستويات والاتجاهات في سوء تغذية الأطفال: النتائج الرئيسية لإصدار عام 2020؛ [النسخة الإلكترونية]: [data.unicef.org/resources/jme](http://data.unicef.org/resources/jme), [www.who.int/nutgrowthdb/estimates](http://www.who.int/nutgrowthdb/estimates).  
العالمية والمنظمة للصحة العالمية ومؤشر كتلة الجسم ونقص الوزن والوزن الزائد والسمنة من 1975 إلى 2016؛ تحليل تجميعي لـ 2416 دراسة قياسية مستندة إلى السكان شملت 128.9 ملايين من الأطفال والمراهقين والبالغين. 2019. *The Lancet*, 390(10113): 2642-2627. منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2019. التقديرات المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية بشأن انخفاض الوزن عند الولادة 2020. [النسخة الإلكترونية]. [أورد ذكرها في 28 أبريل/نيسان 2020]. [www.who.int/](http://www.who.int/)؛ [www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates](http://www.unicef.org/reports/UNICEF-WHO-low-birthweight-estimates)؛ [www.who.int/nutrition/publications/UNICEF-WHO-lowbirthweight-estimates](http://www.who.int/nutrition/publications/UNICEF-WHO-lowbirthweight-estimates)؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2020. قاعدة البيانات العالمية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الرضع وتغذية صغار الأطفال. في: منظمة الأمم المتحدة للطفولة [النسخة الإلكترونية]. نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية. [أورد ذكره في 28 أبريل/نيسان 2020]. [data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding](http://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding).

« التنمية المستدامة لعام 2030. وفي حال تواصلت الاتجاهات الأخيرة، فإن تلك الغايات لن تتحقق إلا في عامي 2035 و2043 على التوالي (الشكل 10).

وفي عام 2019، كان أكثر من 9 من أصل 10 أطفال متقرّمين يعيشون في آسيا أو في أفريقيا، ما يشكّل 40 و54 في المائة من مجمل الأطفال المتقرّمين حول العالم، تبعاً. وقد أحرزت معظم الأقاليم بعض التقدم على صعيد خفض التقرّم بين عامي 2012 و2019 ولكن ليس بالمعدلات المطلوبة لتحقيق غايتي 2025 و2030. وعلى الصعيد العالمي، تختلف تقديرات التقرّم باختلاف مستوى الثروة. فإن معدّل التقرّم لدى الأطفال في الخميسية الأكثر فقراً كان ضعف ما هو عليه لدى الأطفال من الخميسية الأغنى.

لم يتحسن معدل الانتشار العالمي للوزن الزائد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر حيث انتقل من 5.3 في المائة في عام 2012 إلى 5.6 في المائة أو 38.3 مليون طفل في عام 2019. ويعيش 24 في المائة منهم في أفريقيا و45 في المائة في آسيا. أما أستراليا ونيوزيلندا فتشكلان الإقليم الفرعي الوحيد الذي سجّل انتشاراً عالياً جداً (بلغ 20.7 في المائة). ويعتبر معدلا الانتشار في كل من أفريقيا الجنوبية (12.7 في المائة) وأفريقيا الشمالية (11.3 في المائة) مرتفعين.

وعلى الصعيد العالمي، أصيب 6.9 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة (47 مليوناً) بالهزال في عام 2019 - وهو رقم أعلى بكثير من الغاية المحددة لعام 2025 (5 في المائة) ولعام 2030 (3 في المائة) لهذا المؤشر.

أما على الصعيد العالمي، فكان وزن 14.6 في المائة من الرضع عند الولادة منخفضاً (أي أقل من

2 500 غرام) في عام 2015. وتشير الاتجاهات الخاصة بهذا المؤشر على المستويين العالمي والإقليمي إلى إحراز بعض التقدم خلال السنوات الأخيرة، ولكن ليس بالقدر الكافي لتحقيق الغاية المتمثلة في خفض 30 في المائة من معدلات الوزن المنخفض عند الولادة بحلول 2025 أو حتى 2030.

وعلى الصعيد العالمي، أشارت التقديرات حتى عام 2019 إلى أن 44 في المائة من الرضع الذين يقل عمرهم عن 6 أشهر قد تلقوا رضاعة طبيعية خالصة. وفي الوقت الراهن، يعتبر العالم على المسار المطلوب لتحقيق المقصد لعام 2025 المتمثل في تقديم الرضاعة الطبيعية الخالصة لما لا يقل عن 50 في المائة من الرضع دون سن الستة أشهر. وإن لم تبذل جهود إضافية فإن المقصد العالمي لعام 2030 والمتمثل في نسبة 70 في المائة على الأقل لن تتحقق قبل 2038. وتحرز معظم الأقاليم الفرعية حالياً بعض التقدم على الأقل، باستثناء آسيا الشرقية ومنطقة البحر الكاريبي. وفي حال حافظت الأقاليم الفرعية لأفريقيا الشرقية وآسيا الوسطى وآسيا الجنوبية على معدلات التقدم الحالية، فسيبلغان المقصدين المحددين لعامي 2025 و2030.

وتواصل معدلات السمنة لدى البالغين ارتفاعها حيث انتقلت من 11.8 في المائة في عام 2012 إلى 13.1 في المائة في عام 2016 وهي ليست على المسار المطلوب لبلوغ المقصد العالمي المتمثل في وضع حد لارتفاع السمنة لدى البالغين بحلول 2025. وفي حال استمر الانتشار في التزايد بمعدل 2.6 في السنة، فإن السمنة لدى البالغين ستزيد بنسبة 40 في المائة بحلول 2025 مقارنة بعام 2012. وقد اتصفت الأقاليم الفرعية جميعها باتجاهات تصاعدية لمعدل انتشار السمنة لدى البالغين بين عامي 2012 و2016. ■

## 1-3 العلاقة الحرجة بين الأمن الغذائي والنتائج في ما يخص التغذية: استهلاك الأغذية وجودة النمط الغذائي

### الرسائل الرئيسية

← تختلف المكونات المحددة للنمط الغذائي الصحي باختلاف الخصائص الفردية والسياق الثقافي وتوافر الأغذية على المستوى المحلي والتقاليد الغذائية، إلا أن المبادئ الأساسية لمكونات النمط الغذائي الصحي تبقى هي نفسها.

← هناك تفاوتات كبيرة في نصيب الفرد الواحد من الأغذية المتوفرة في المجموعات الغذائية المختلفة عبر فئات دخل البلدان المختلفة. وتعتمد البلدان المنخفضة الدخل على الأغذية الأساسية أكثر مما تعتمد على الفاكهة والخضار والأغذية الحيوانية المصدر مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل.

← توجد فقط في آسيا وعلى المستوى العالمي في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا كميات كافية من الفاكهة والخضار المتوفرة للاستهلاك البشري وقادرة على تلبية التوصية المشتركة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والتي تقضي باستهلاك ما لا يقل عن 400 غرام منها للفرد الواحد في اليوم.

← على الصعيد العالمي، فإنّ طفلاً واحداً فقط من أصل ثلاثة أطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أشهر و23 شهراً، ينال الحد الأدنى من التنوع الغذائي، مع تسجيل تفاوتات كبيرة بين مختلف الأقاليم حول العالم.

← تتأثر جودة النمط الغذائي سلبيًا جراء انعدام الأمن الغذائي، حتى على مستويات الشدّة المعتدلة. ويستهلك من يعانون انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد كميات من اللحوم وكميات أقل من منتجات الألبان والفاكهة والخضار مقارنة بمن يتمتعون بالأمن الغذائي أو الذين يواجهون مستوى معتدلاً من انعدام الأمن الغذائي.

تنطوي جودة النمط الغذائي على أربعة جوانب رئيسية هي: التنوع/التعددية والكفاية والاعتدال والاتزان الشامل. وبحسب منظمة الصحة العالمية، يحمي النمط الغذائي الصحي من سوء التغذية بأشكاله كافة، كما أنه يقي من الأمراض غير المعدية كداء السكر ومرض القلب والسكتة الدماغية والسرطان. وهو يحتوي على مجموعة متزنة ومتنوعة ومناسبة من الأغذية المختارة التي تؤكل ضمن فترة زمنية معينة. وبكفل النمط الغذائي الصحي تلبية احتياجات الشخص من المغذيات الدقيقة (البروتينات والدهون والكاربوهيدرات بما فيها الألياف الغذائية) والمغذيات الدقيقة الأساسية (الفيتامينات والمعادن) التي تناسب جنسه وسنّه ومستوى نشاطه الجسدي وحالته الفيزيولوجية. وتشمل الأمط الغذائية الصحية أقل من 30 في المائة من إجمالي تناول الطاقة من الدهون، مع تحوّل في استهلاك الدهون بعيداً عن الدهون المشبعة واستبدالها بالدهون غير المشبعة والابتعاد عن الدهون التقلبية الصناعية؛ وأقل من 10 في المائة من إجمالي تناول الطاقة من أنواع السكر الحرّ (يفضل أن تكون النسبة أقل من 5 في المائة)؛ واستهلاك ما لا يقل عن 400 غرام من الفاكهة والخضار في اليوم؛ وكمية لا تتجاوز 5 غرامات في اليوم من الملح (المقوى باليود). وفي حين أن المكونات المحددة للنمط الغذائي الصحي

المتوسطة الدخل من الشريحة العليا هناك ما يكفي من الفواكه والخضار المتوافرة لتلبية التوصية المشتركة الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والتي تقضي باستهلاك ما لا يقل عن 400 غرام منها في اليوم.

ويبلغ توافر الأغذية الحيوانية المصدر عامة أعلى مستوياته في البلدان المرتفعة الدخل، بيد أنه يشهد نموًا سريعًا في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وقد لوحظت معظم الزيادات العالمية للأغذية الحيوانية المصدر في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا. وسجلت آسيا الزيادة الأكبر من حيث الكمية الإجمالية المتاحة من الأغذية الحيوانية المصدر.

وتتفاوت حصة الأغذية الحيوانية المصدر بحسب مجموعة مستوى الدخل: فهي أعلى لدى البلدان المرتفعة الدخل (29 في المائة) مقارنة بالبلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين العليا والدنيا (20 في المائة) وهي في أدناها لدى البلدان المنخفضة الدخل (11 في المائة) (الشكل 20).

### التنوع الغذائي

بحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، كان التنوع الغذائي لدى الرضع والأطفال الصغار متدنيًا في معظم الأقاليم مع حصول أقل من 40 في المائة من الأطفال على الحد الأدنى من التنوع الغذائي في سبعة من أصل أحد عشر إقليمًا فرعيًا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك فوارق صارخة في معدلات انتشار الحد الأدنى للتنوع الغذائي بحسب مكان الإقامة (حضري/ريفية) ومستوى الثروة. وإن معدل الأطفال الذين يتناولون أغذية تنتمي إلى خمسة على الأقل من المجموعات الغذائية الثمانية يفوق 1.7 مرات في المتوسط لدى الأطفال الذين يعيشون في الأسر

تختلف باختلاف خصائص الفرد وكذلك السياق الثقافي وإتاحة الأغذية على المستوى المحلي والتقاليد الغذائية، إلا أن المبادئ الأساسية لمقومات النمط الغذائي الصحي تبقى هي نفسها.

ويطرح التقييم العالمي لاستهلاك الأغذية وجودة النمط الغذائي العديد من التحديات. فحتى تاريخه لا يوجد مؤشر مركب وموثق يختص بقياس الأبعاد المتعددة لجودة النمط الغذائي عبر مجمل البلدان.

### الاتجاهات على الصعيد توافر الأغذية

تدل البيانات عن توافر الأغذية على الصعيد القطري على وجود تفاوتات كبيرة في نصيب الفرد من الأغذية المتوافرة ضمن المجموعات الغذائية المختلفة عبر البلدان ذات فئات الدخل المتفاوتة. فالبلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تعتمد بشدة على الأغذية الأساسية كالحبوب والجزور والدرنات وموز الجنة. وقد شهد بالإجمال توافر الأغذية الأساسية في العالم تغيرًا طفيفًا بين عامي 2000 و2017. وازداد توافر الجزور والدرنات وموز الجنة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا جزاء ارتفاعه في أفريقيا، بينما تراجع في البلدان المرتفعة الدخل.

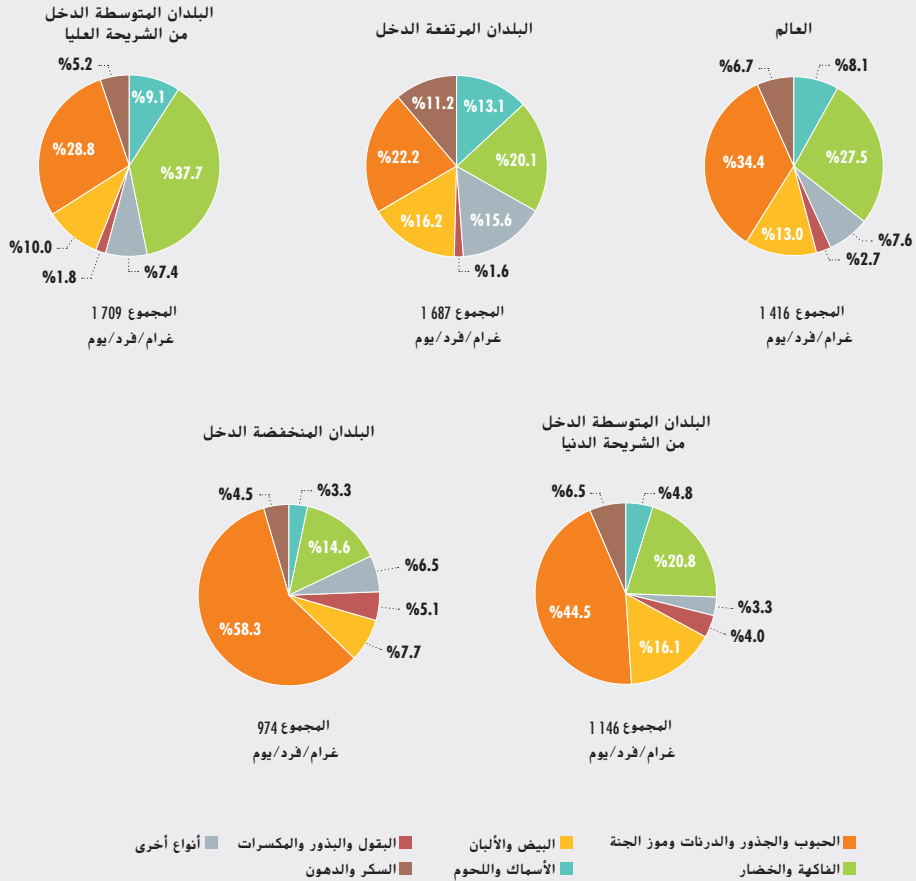
وفي البلدان المنخفضة الدخل، كانت الحبوب والجزور والدرنات وموز الجنة تمثل حوالي 60 في المائة من مجمل الأغذية المتاحة في عام 2017 (الشكل 20). وتراجع هذه النسبة المئوية تدريجيًا بحسب فئات دخل البلدان إلى أن تبلغ 22 في المائة لدى البلدان المرتفعة الدخل.

وقد ارتفع المتوسط العالمي لإتاحة الفاكهة والخضار؛ لكن فقط في آسيا، وعلى الصعيد العالمي في البلدان



**الشكل 20** تختلف نسبة مجموعات الأغذية المتنوعة المتاحة للاستهلاك البشري باختلاف فئات دخل البلدان: لمحة عن عام 2017

ألف الكميات المتاحة القابلة للاستهلاك



ملاحظات: يتم تعديل التقديرات الواردة هنا بشأن الفاقد من الأغذية الذي يحدث على طول جزء من سلسلة الامدادات، من مرحلة ما بعد الحصاد إلى (بما في ذلك) البيع بالتجزئة، ويتم تعديلها لتتناسب الأجزاء غير الصالحة للأكل. تشمل مجموعة "أخرى" المشروبات (أي المشروبات الكحولية وعصير الفاكهة وعصير الفاكهة المركز وعصارة النباتات، وعصارة النباتات المركزة والمشروبات المحلاة)، والمنبهات (الشاي والقهوة والكاكاو) والتوابل والبهارات والفاكهة المحفوظة في السكر. لمزيد من التفاصيل حول المجموعات الغذائية، انظر الملحق 2 في التقرير. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

## 1-4 الاستنتاجات

عشر سنوات تفصلنا عن عام 2030، بيد أن العالم خارج المسار المطلوب لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع وبسوء التغذية. وبعد عقود من تراجع دام فترةً طويلة، عادت أعداد الجياع إلى التزايد ببطء منذ عام 2014. وبصرف النظر عن الجوع، هناك عدد متزايد من الأشخاص الذين أجبروا على المساومة على جودة و/أو كمية الأغذية التي يستهلكونها، بحسب ما يظهر في ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد منذ عام 2014. ويجب الاستعانة بتوقعات عام 2030، حتى من دون مراعاة التداعيات المحتملة لجائحة كوفيد-19، كتنبيه إلى أن المستوى الحالي للجهود المبذولة غير كاف للقضاء التام على الجوع بعد عشر سنوات من الآن.

أما بالنسبة إلى التغذية، فهناك بعض التقدم المحرز في الوقت الراهن على مستوى خفض تقزم الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة وزيادة الرضاعة الطبيعية الخالصة خلال الأشهر الستة الأولى من الحياة. إلا أن انتشار الهزال يفوق بشكل ملحوظ المقاصد في حين أن كلاً من الوزن الزائد لدى الأطفال والسمنة لدى البالغين على ارتفاع في كافة الأقاليم تقريباً. ويتوقع لجائحة كوفيد-19 أن تؤدي إلى تفاقم كل هذه الاتجاهات فتزيد من انكشاف الشرائح السكانية الضعيفة.

وينبغي لزيادة توافر الأغذية المغذية التي تنطوي على أنماط غذائية صحية، وتعزيز الوصول إليها أن يكون بمثابة مكونين رئيسيين لجهود أقوى ترمي إلى تحقيق المقاصد بحلول عام 2030. وتشكل السنوات المتبقية من عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية في الفترة 2016-2025 فرصة لوضعي السياسات والمجتمع المدني والقطاع الخاص للعمل معاً وتكثيف الجهود. ■

« الحضرية منه في المناطق الريفية، ولدى من يعيشون في الأسر المعيشية الأكثر ثراء مقارنة بأشدها فقراً.

## كيف يؤثر انعدام الأمن الغذائي في ما يتناوله الناس؟

وجد تحليل للأنماط الغذائية بناء على مستويات انعدام الأمن الغذائي، أن جودة النمط الغذائي تسوء مع اشتداد انعدام الأمن الغذائي.

وتختلف الطرق التي يطبقها من يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل من أجل تعديل أنماطهم الغذائية، باختلاف مستوى دخل البلد. ففي بلدين اثنين من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي شملتها الدراسة (كينيا والسودان) لوحظ انخفاض ملحوظ في استهلاك معظم المجموعات الغذائية، وزيادة في حصة الأغذية الأساسية من النمط الغذائي. وفي بلدين اثنين من البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا شملتهما الدراسة (المكسيك وساموا) لوحظ أن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل يستهلكون مزيداً من الأغذية المتدنية الكلفة بناء على السعرات الحرارية (أي الحبوب والجزور والدرنات وموز الجنة)، ويستهلكون كميات أقل من الأغذية المرتفعة الثمن (كاللحوم ومنتجات الألبان) مقارنة بمن ينعمون بالأمن الغذائي. وقد سجّلت المكسيك بوجه خاص تراجعاً في استهلاك الفاكهة ومنتجات الألبان بموازاة تزايد شدة انعدام الأمن الغذائي. ■

# الجزء الثاني

## تحويل النظم الغذائية لتوفير أنماط غذائية ميسورة الكلفة للجميع

نظمها الغذائية بما يتيح للجميع الحصول على أنماط غذائية ميسورة الكلفة، بموازاة معالجة المقايضات والاستفادة من أوجه التآزر لأغراض الاستدامة البيئية. ■

### 1-2 كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها في مختلف أرجاء العالم

#### الرسائل الرئيسية

← تنفيذ التحليلات التي أجريت لأغراض هذا التقرير بأن كلفة الأنماط الغذائية الصحية هي أعلى بنسبة 60 في المائة من الأنماط الغذائية التي تستوفي فقط المتطلبات من المغذيات الأساسية و5 مرات تقريبًا كلفة الأنماط الغذائية التي تستوفي فقط الاحتياجات من الطاقة الغذائية من خلال الأغذية الأساسية النشوية.

← تزداد كلفة النمط الغذائي بشكل ملحوظ بموازاة تحسن جودة النمط الغذائي - أي من نمط غذائي أساسي كافٍ من حيث الطاقة إلى نمط غذائي ملائم من حيث المغذيات ومن ثم نمط غذائي صحي يتضمن مجموعات غذائية أكثر تنوعًا ورغبة فيها - عبر مختلف الأقاليم وفئات دخل البلدان على المستوى العالمي.

← إن ارتفاع كلفة الأنماط الغذائية الصحية وعدم القدرة على تحملها يرتبطان أكثر فأكثر بمستويات انعدام الأمن الغذائي ومختلف أشكال

**ينظر** الجزء الثاني من تقرير هذا العام عن كُتب في كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل هذه الكلفة. وعلى نحو ما أُشير إليه في الجزء الأول، تشكل جودة النمط الغذائي حلقة حاسمة تربط بين النتائج على صعيد الأمن الغذائي والتغذية ويجب أن تكون موجودة في صميم جميع الجهود المبذولة لتحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجوع والأمن الغذائي والتغذية. ولن يكون بالإمكان بلوغ هذه المقاصد إلا من خلال ضمان حصول الأشخاص على القدر الكافي من الغذاء لتناوله وأن يكون ما يتناولونه مغذيًا.

ويتمثل أحد أبرز التحديات لتحقيق ذلك في الكلفة الحالية للأنماط الغذائية الصحية وجعل هذه الكلفة ميسورة. وتشير البراهين الجديدة الواردة في هذا الجزء من التقرير إلى أن الأنماط الغذائية الصحية غير ميسورة الكلفة بالنسبة إلى الكثيرين في مختلف أقاليم العالم، خاصة بالنسبة إلى الفقراء ومن يواجهون تحديات اقتصادية. غير أن القصة لا تنتهي عند هذا الحد بسبب وجود تكاليف مستترة أيضًا وعوامل خارجية مرتبطة بالأنماط الحالية لاستهلاك الأغذية، لا سيما المتعلق منها بتأثيرات خياراتنا الغذائية على الصحة والبيئة.

وعلاوة على ذلك، يحدد هذا الجزء من التقرير أيضًا العوامل الرئيسية وراء ارتفاع تكلفة الأطعمة المغذية ويعطي توجيهات عن السياسات والاستثمارات لكي تحوّل البلدان

التحديات الراهنة في الكلفة الحالية للأهطام الغذائية الصحية وعدم القدرة على تحملها.

### ما الذي نستخلصه من الأدلة المتاحة؟

تعتبر كلفة الأغذية التي تشكل نمطاً غذائياً صحياً والقدرة على تحملها عوامل مهمة تحدد الخيارات الغذائية. ومن هذا المنطلق، يمكن أن تطال آثارها الأمن الغذائي والتغذية والصحة. وتشير الكلفة إلى ما يجب على الناس دفعه لقاء ضمان نمط غذائي محدد. ومن جهة أخرى، فإن القدرة على تحمل الكلفة تعني كلفة النمط الغذائي نسبةً إلى الدخل.

ويبين التحليل الجديد الوارد في هذا التقرير أن انتشار النقص التغذوي وتقرّم الأطفال، حسب الأقاليم وفئات دخل البلدان، يزداد كلما زادت صعوبة القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي. وإن الصلة القائمة بين السمنة لدى البالغين والقدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي هي عكس الصلات الأخرى. فالبلدان ذات الدخل المرتفع تسجل أعلى الأرقام من حيث القدرة على تحمل كلفة الأهطام الغذائية الصحية، وفي الوقت ذاته أعلى معدلات السمنة لدى البالغين.

### يتعذر على الكثيرين، خاصة الفقراء، في جميع أقاليم العالم تحمل كلفة الأهطام الغذائية الصحية

تبرز الأدلة الجديدة الواردة أدناه أنه يتعذر على الكثير من الناس، خاصة الفقراء، تحمل كلفة الأهطام الغذائية الصحية في جميع أقاليم العالم. وتنبثق هذه الأدلة من تحليل الكلفة المقدرة لثلاثة أهطام غذائية مرجعية تدل على تزايد مستويات جودة النمط الغذائي، من نمط غذائي أساسي كافٍ من حيث الطاقة الغذائية يلبي الاحتياجات من السرعات الحرارية، إلى نمط غذائي

سوء التغذية، بما يشمل تقرّم الأطفال والسمنة لدى البالغين.

← ليس بمقدور أكثر من 3 مليارات نسمة تحمل كلفة الأهطام الغذائية الصحية التي تراعي الخطوط التوجيهية العالمية وتشمل أغذية تنتمي إلى مجموعات عدة وتتسم بمستوى أكبر من التنوع ضمن المجموعات الغذائية، فيما ليس بوسع ما يزيد عن 1.5 مليارات شخص تحمل حتى كلفة نمط غذائي لا يستوفي سوى المستويات المطلوبة من المغذيات الأساسية.

← إن كلفة النمط الغذائي الصحي أعلى بكثير من خط الفقر الدولي، المحدد عند 1.90 دولاراً أمريكياً من تكافؤ القوة الشرائية في اليوم. ويجعل هذا الأهطام الغذائية بعيدة المنال عمن يعيشون في دائرة الفقر أو يعيشون بالكاد فوق خط الفقر.

← من المطلوب تحوّل في النظم الغذائية لمعالجة مشكلة عجز ملايين الأشخاص عن تحمل كلفة أهطام غذائية صحية جراء ارتفاع أسعار المواد الغذائية والقيود المرتبطة بالدخل. وفي نفس الوقت، ينبغي لها بناء بيئات غذائية داعمة وتشجيع الناس على معرفة المزيد عن التغذية وتشجيعهم على تغيير سلوكهم الذي يمكن أن يؤدي إلى اتباع خيارات غذائية صحية.

تكتسي كلفة الأهطام الغذائية الصحية والقدرة على تحملها أهمية بالغة بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية يواجه العالم تحديات فورية في جعل الأهطام الغذائية الصحية في متناول الجميع، وهو ما يعتبر شرطاً لا غنى عنه لتحقيق المقصدين المتصلين بالجوع والتغذية الواردين في الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. وما يزيد الطين بلة جائحة كوفيد-19 حيث يكمن أحد أكبر

### القدرة على تحمّل كلفة الأنشطة الغذائية الثلاثة في مختلف أرجاء العالم

يبين تحليل القدرة على تحمّل الكلفة أنه في الوقت الذي يستطيع فيه السواد الأعظم من الفقراء في مختلف أرجاء العالم تحمّل كلفة نمط غذائي كافٍ من حيث الطاقة الغذائية، على نحو ما هو محدد هنا، فإنه يتعذر عليهم تحمّل كلفة نمط غذائي ملائم من حيث المغذيات ونمط غذائي صحي (الشكل 28). فكللفة نمط غذائي صحي هي أعلى بكثير من كامل قيمة خط الفقر الدولي البالغ 1.90 دولارًا أمريكيًا من تكافؤ القوة الشرائية في اليوم، ناهيك عن الحد الأعلى من خط الفقر الذي يمكن، بشكل موثوق، تخصيصه للأغذية والبالغ 1.20 دولارًا أمريكيًا من تكافؤ القوة الشرائية في اليوم.

تشير التقديرات إلى أنه تعذر على ما يزيد عن 3 مليارات شخص في العالم تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2017<sup>1</sup>. ويعيش السواد الأعظم من هؤلاء الأشخاص في آسيا (1.9 مليارات) وأفريقيا (965 مليون)، مع أنّ ملايين الأشخاص منهم يعيشون في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (104.2 ملايين) وفي أمريكا الشمالية وأوروبا (18 مليون).

وتواجه البلدان التي تتخبط في أزمة غذائية تحديات أكبر من أجل تأمين نمط غذائي صحي، لا سيما البلدان التي تشهد أزمات ممتدة تتسم بزراعات معقدة ومتعددة الأبعاد وأوضاعاً هشة للغاية. وفي ظلّ هذه السياقات، يعجز معظم السكان أو 86 في المائة منهم عن تأمين نمط غذائي صحي. وهذه النسبة هي أكثر من ضعف متوسط النسبة العالمية (38 في المائة) وهي أعلى بنسبة 57 في المائة ممّا تشير إليه التقديرات بالنسبة إلى بلدان الجنوب.

1 لتقدير كلفة الأنماط الغذائية الثلاثة المشار إليها أعلاه، يستخدم هذا التقرير أسعار البيع بالتجزئة من برنامج المعارنات الدولية للبنك الدولي للمواد الموحدة دوليًا لعام 2017، الذي كان أحدث ما هو متاح وقت إعداد هذا التقرير.

ملائم من حيث المغذيات، ثم نمط غذائي صحي يشمل تقديرًا للمتناول الموصى به لمجموعات غذائية أكثر تنوعًا واستصوابًا. وبعد ذلك، تم تقدير إمكانية تحمّل كلفة ثلاثة أنماط غذائية - أو الكلفة نسبة إلى دخل الناس - ومقارنتها حسب الأقاليم وفتات البلدان المصنّفة حسب الدخل.

ويتمثل الهدف النهائي للتحليل المقدم في قياس ما إذا كان النظام الغذائي يجعل المستويات الثلاثة لجودة النمط الغذائي في متناول الشرائح الأشد فقرًا باستخدام الأغذية التي تستوفي كل معيار بأدنى كلفة ممكنة.

### تحليل كلفة ثلاثة أنماط غذائية والقدرة على تحمّلها أدنى كلفة للأنماط الغذائية الثلاثة في مختلف أرجاء العالم

تتزايد كلفة نمط غذائي ما بشكل تدريجي، كما هو متوقع، مع تزايد جودة النمط الغذائي. ويسود هذا الاتجاه مختلف الأقاليم وفتات البلدان المصنّفة حسب الدخل (الجدول 7). وإن كلفة النمط الغذائي الصحي هي أعلى بنسبة 60 في المائة من كلفة النمط الغذائي الملائم من حيث المغذيات وهي حوالي 5 أضعاف كلفة النمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة الغذائية.

وبغية فهم الأسباب الكامنة وراء ارتفاع كلفة الأنماط الغذائية الصحية، ينبغي لنا النظر في مساهمة كل مجموعة غذائية لنمط غذائي صحي في الكلفة لتحديد المجموعات الغذائية الأعلى كلفة. ويبين تحليل للنسبة المئوية لإجمالي كلفة كل غذاء في نمط غذائي صحي أن المجموعات الغذائية الأعلى كلفة هي تلك التي تكون مغذية بدرجة أكبر: منتجات الألبان، والفواكه، والخضار والأغذية الغنية بالبروتينات (النباتية والحيوانية المصدر)، مع وجود بعض الاختلافات بحسب الأقاليم.





كينيا  
امراة تحصد الفاصوليا  
الفرنسية في إحدى مزارع  
نجوميني التعاونية في  
كينيا.  
©FAO/Fredrik Lerneryd



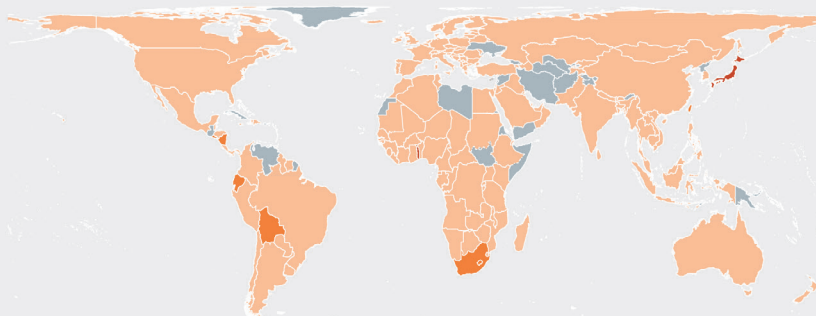
**الجدول 7 كلفة النمط الغذائي الصحي أعلى بنسبة 60 في المائة تقريباً من كلفة النمط الغذائي الملائم من حيث المغذيات وحوالي خمسة أضعاف كلفة النمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة الغذائية في عام 2017**

الأقاليم	نمط غذائي كاف من حيث الطاقة الغذائية	نمط غذائي ملائم من حيث المغذيات	نمط غذائي صحي
<b>العالم</b>	0.79	2.33	3.75
<b>أفريقيا</b>	0.73	2.15	3.87
أفريقيا الشمالية	0.75	2.90	4.12
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	0.73	2.06	3.84
أفريقيا الشرقية	0.61	1.98	3.67
وسط أفريقيا	0.73	2.09	3.73
أفريقيا الجنوبية	0.86	2.29	3.99
أفريقيا الغربية	0.80	2.05	4.03
<b>آسيا</b>	0.88	2.18	3.97
آسيا الوسطى	0.84	2.04	3.39
آسيا الشرقية	1.27	2.63	4.69
جنوب شرق آسيا	0.92	2.42	4.20
آسيا الجنوبية	0.80	2.12	4.07
آسيا الغربية	0.74	1.87	3.58
<b>أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي</b>	1.06	2.83	3.98
البحر الكاريبي	1.12	2.89	4.21
أمريكا اللاتينية	1.00	2.78	3.75
أمريكا الوسطى	1.13	3.04	3.81
أمريكا الجنوبية	0.91	2.61	3.71
<b>أوسيانيا</b>	0.55	2.07	3.06
<b>أمريكا الشمالية وأوروبا</b>	0.54	2.29	3.21
<b>فئات دخل البلدان</b>			
البلدان المنخفضة الدخل	0.70	1.98	3.82
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	0.88	2.40	3.98
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	0.87	2.52	3.95
البلدان المرتفعة الدخل	0.71	2.31	3.43

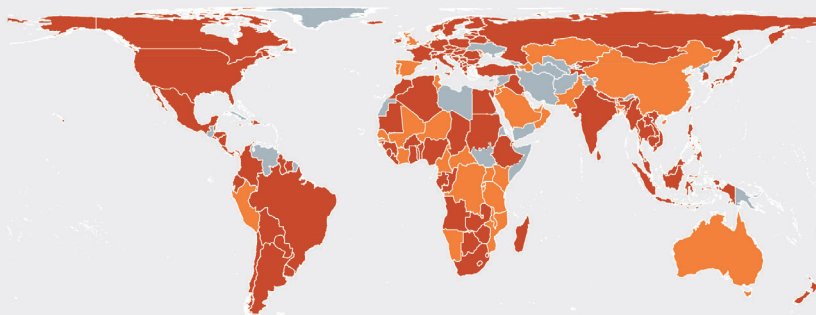
ملاحظات: يبين الجدول الكلفة بالدولار الأمريكي للفرد في اليوم الواحد للأمن الغذائي المرجعية الثلاثة (نمط غذائي كاف من حيث الطاقة الغذائية، ونمط غذائي ملائم من حيث المغذيات، ونمط غذائي صحي) بحسب الإقليم وفترة دخل البلد في عام 2017. ويستند التحليل إلى عينة من 170 بلداً تتوفر بشأنها بيانات عن أسعار الأغذية التي تباع بالتجزئة في عام 2017. وتستخدم الأسعار من برنامج المقارنة الدولية لدى البنك الدولي بالنسبة إلى السلع الموحدة على المستوى الدولي معتمداً عليها بالدولارات الدولية باستخدام معدلات تكافؤ القوة الشرائية. وتمثل كلفة كل نمط غذائي متوسطاً بسيطاً للكلفة التي تتحملها البلدان التي تنتمي إلى إقليم محدد أو فئة دخل البلد محددة. أنظر في التقرير، الإطار 10 للاطلاع على تعريف الأنماط الغذائية الثلاثة والإطار 11 للاطلاع على وصف موجز لمنهجية الكلفة. ويمكن الرجوع إلى الملحق 3 في التقرير للاطلاع على الملاحظات المنهجية الكاملة ومصادر البيانات.

المصدر: Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahr, K., Ebel, A. & Masters, W.A. 2020. *Cost and affordability of healthy diets across and within countries*. Background paper for The State of Food Security and Nutrition in the World 2020., (كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها عبر وداخل البلدان). وثيقة معلومات أساسية لفرض حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

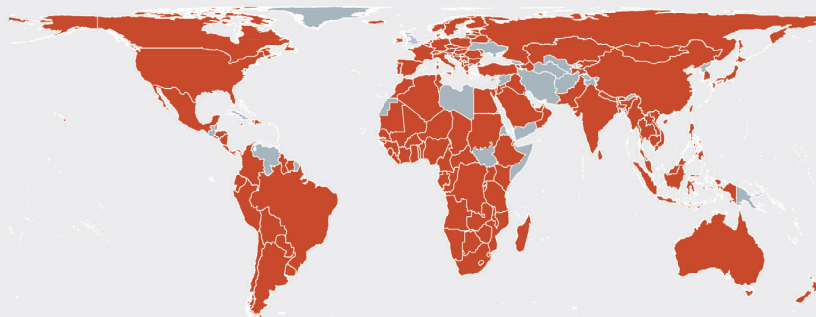
الف) كلفة النمط الغذائي الكافي من حيث الطاقة مقارنةً بخط الفقر الدولي



باء) كلفة النمط الغذائي الملائم من حيث المغذيات مقارنةً بخط الفقر الدولي



جيم) كلفة النمط الغذائي الصحي مقارنةً بخط الفقر الدولي



■ لا تتوفر بيانات ■ > 1.20 دولاراً أمريكياً ■ 1.90-1.20 دولاراً أمريكياً ■ < 1.90 دولاراً أمريكياً

ملاحظات: تبيّن الخرائط كلفة الأنماط الغذائية المرجعية الثلاثة (نمط غذائي كافٍ من حيث الطاقة الغذائية، ونمط غذائي ملائم من حيث المغذيات، ونمط غذائي صحي) مقارنةً بخط الفقر الدولي (1.90 دولاراً أمريكياً من تكافؤ القوة الشرائية في اليوم) بالنسبة إلى 170 بلداً في عام 2017. ويعدّ نمط غذائي ما غير ميسور الكلفة عندما تزيد كلفته عن 1.20 دولاراً أمريكياً، أي 63 في المائة من 1.90 دولاراً أمريكياً من تكافؤ القوة الشرائية في اليوم. وتستحوذ نسبة 63 في المائة المذكورة على نصيب من خط الفقر يمكن تخصيصه بصورة موثوقة للأغذية. أنظر في هذا التقرير الإطار 10 للاطلاع على تعريف الأنماط الغذائية الثلاثة والإطارين 11 و12 للاطلاع على وصف موجز لمنهجية الكلفة والقدرة على تحملها. ويمكن الرجوع إلى الملحق 3 في التقرير للاطلاع على الملاحظات المنهجية الكاملة ومصادر البيانات. للاطلاع على إخلاء المسؤولية على خطوط حدود الخريطة، انظر الملحق 5.

المصدر: Herforth, A., Bai, Y., Venkat, A., Mahrt, K., Ebel, A. & Masters, W.A. 2020. *Cost and affordability of healthy diets across and within countries*. (كلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها عبر البلدان). وثيقة معلومات أساسية لغرض حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

← ترتبط أهم كلفتين مستترتين لخياراتنا ونظمنا الغذائية التي تدعمها بكلفة الرعاية الصحية للكثير من الناس في العالم (هدف التنمية المستدامة 3) والتكاليف المتصلة بالمناخ التي يتكبدها العالم برمته (هدف التنمية المستدامة 13).

← الكلفة المستترة الأولى: من المتوقع أن تتجاوز التكاليف الصحية المتصلة بالنمط الغذائي والمرتبطة بالوفيات والأمراض غير المعدية مبلغ 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030 في حال تواصلت الأنماط الحالية لاستهلاك الأغذية. ومن جهة أخرى، من المتوقع أن يتمخض التحوّل إلى أنماط غذائية صحية عن انخفاض يصل إلى 97 في المائة في التكاليف الصحية المباشرة وغير المباشرة، فيولد بالتالي وفورات كبيرة يمكن استثمارها الآن لخفض كلفة الأغذية الغذائية.

← الكلفة المستترة الثانية: تشير التقديرات إلى أن الكلفة الاجتماعية المتصلة بالنمط الغذائي الناجمة عن انبعاثات غازات الدفيئة والمرتبطة بالنماذج الغذائية الحالية من المتوقع أن تتعدى 1.7 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030. كما تشير التقديرات إلى أن اعتماد أنماط غذائية صحية تشمل اعتبارات الاستدامة يمكن أن يؤدي إلى خفض الكلفة الاجتماعية لانبعاثات غازات الدفيئة بنسبة تتراوح بين 41 و74 في المائة عام 2030.

← يمكن للتحوّل إلى أنماط غذائية صحية تراعى فيها اعتبارات الاستدامة أن يساعد على خفض التكاليف الصحية والمتعلقة بتغير المناخ بحلول عام 2030، ذلك أنّ تكاليفها المستترة أدنى من تكاليف الأنماط الحالية لاستهلاك الأغذية.

← لتحقيق هذه التحوّلات، سيكتسي تقييم الحواجز المحددة السياق وإدارة المقايضات القصيرة والطويلة الأجل واستغلال أوجه التآزر أهمية حاسمة.

« وهذه النتائج إن دلّت على شيء فإنها تدلّ على أنه (1) ينبغي خفض كلفة الأغذية الغذائية التي تشكل أنماطاً غذائية صحية، خاصة الأغذية الغذائية التي تساهم في تأمين نمط غذائي صحي بما في ذلك منتجات الألبان، والفواكه، والخضار، والأغذية الغنية بالبروتينات؛ (2) وأنه قد يتعين رفع خطوط الفقر لأنها تشكل أساس غايات البرامج وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي، ولا تتيح في الوقت الحالي مقياساً جيداً لمدى قدرة الأشخاص على تأمين حتى أقل الأشكال كلفة لنمط غذائي صحي.

### التكاليف والقدرة على تحملها داخل البلدان

تختلف كلفة الأنماط الغذائية والقدرة على تحملها في مختلف أرجاء العالم باختلاف الأقاليم والسياسات الإيمائية. كما أنهما قد تختلفان داخل البلدان جراء عوامل زمنية وجغرافية، وكذلك بفعل الاختلافات في الاحتياجات التغذوية للأفراد على امتداد مراحل دورة الحياة. ولا تؤخذ هذه الاختلافات في الكلفة الموجودة داخل البلدان بعين الاعتبار في التحليل العالمي والإقليمي الوارد أعلاه، غير أن الأدلة المنبثقة عن دراسات الحالة توضح أن هذه الاختلافات قد تكون كبيرة. ■

## 2-2 التكاليف الصحية والبيئية المستترة لها نتاؤها

### الرسائل الرئيسية

← تنطوي جميع الأنماط الغذائية في مختلف أرجاء العالم، من تلك التي تلبّي الاحتياجات من الطاقة الغذائية فحسب إلى تلك التي تعتبر أنماطاً غذائية صحية وملائمة من حيث المغذيات، على تكاليف مستترة يكتسي فهمها أهمية بالغة لتحديد المقايضات وأوجه التآزر التي تؤثر على تحقيق سائر أهداف التنمية المستدامة.

والغرض من تحديد نماذج الأنماط الغذائية البديلة الأربعة هو فحص التكاليف المستترة لمختلف الأنماط الغذائية الصحية التي تشمل جوانب الاستدامة البيئية، بدلاً من اعتماد أي نموذج غذائي معين. إن سيناريوهات الأنماط الغذائية البديلة الأربعة ليست سوى أمثلة، ويمكن تطوير اختلافات أخرى لتحليل مماثل للتكاليف المستترة. في حين أن هناك مجموعة من الأنماط الغذائية الصحية، استناداً إلى الخطوط التوجيهية العالمية، والتي يمكن تصميمها لتشمل اعتبارات الاستدامة، فليست جميع الأنماط الغذائية الأكثر صحة ملائمة لجميع فئات السكان. ويمكن أن تنطوي الأنماط الغذائية النباتية التامة على وجه الخصوص على مخاطر كبيرة من نقص المغذيات. ويمكن أن يكون هذا هو الحال الذي تنصب وقائعه في جودة منخفضة للأنماط الغذائية: حيث لا يمكن إتاحة المغذيات الدقيقة أو إدارتها بسهولة من خلال وفرة الأطعمة النباتية الغنية بالمغذيات؛ أو في حالة الأطفال الصغار والنساء الحوامل أو المرضعات الذين لديهم متطلبات غذائية أعلى؛ أو حيث يعاني السكان أصلاً من نقص المغذيات.

### التكاليف الصحية المستترة

يتوقع، على افتراض أن النماذج الحالية لاستهلاك الأغذية تراعي التغيرات المرتقبة في الدخل والسكان وفقاً لسيناريو النمط الغذائي المرجعي، أن تبلغ التكاليف المتصلة بالرعاية الصحية 1.3 تريليون دولار أمريكي في المتوسط في عام 2030. وإن أكثر من نصف هذه التكاليف (57 في المائة) هي تكاليف خاصة بالرعاية الصحية المباشرة لأنها تتصل بالإنفاق على علاج مختلف الأمراض المرتبطة بالنمط الغذائي. أما الجزء الآخر (43 في المائة) فيمثل التكاليف غير المباشرة،

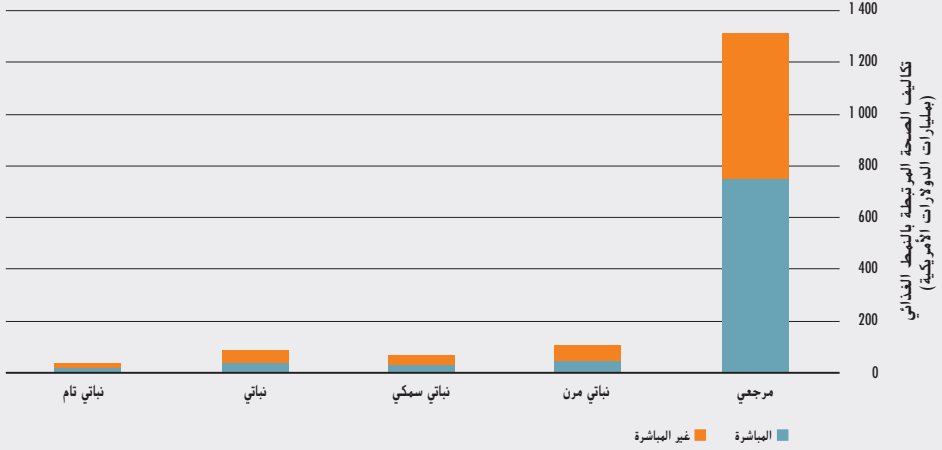
كما يمكن لتقدير التكاليف المستترة (أو العوامل الخارجية السلبية) المرتبطة بمختلف الأنماط الغذائية أن يؤدي إلى تعديل تقييمنا بشكل كبير لما هو "ميسور الكلفة" من وجهة نظر مجتمعية أوسع وإظهار كيفية تأثير الخيارات الغذائية في سائر أهداف التنمية المستدامة. وترتبط الكلفتان المستترتان الأكثر أهمية بالتبعات المرتبط بالصحة (هدف التنمية المستدامة 3) والمناخ (هدف التنمية المستدامة 13) الناشئة عن خياراتنا الغذائية والنظم الغذائية التي تدعمها.

### تقدير التكاليف المستترة للنماذج الغذائية

يقدم التحليل الجديد لهذا التقرير تقديرات بشأن التكاليف المتعلقة بالصحة وتغير المناخ الناجمة عن خمسة نماذج غذائية مختلفة: نمط غذائي مرجعي واحد (نمط غذائي مرجعي) يمثل الأنماط الحالية لاستهلاك الأغذية، وأربعة نماذج أنماط غذائية صحية بديلة تشمل اعتبارات الاستدامة.

ويتم تحليل أربعة نماذج أنماط غذائية صحية بديلة على النحو الآتي: نمط غذائي نباتي مرن بالأساس (FLX) يحتوي على كميات صغيرة إلى معتدلة من الأغذية الحيوانية المصدر (نمط غذائي نباتي مرن)؛ ونمط غذائي نباتي سمكي (PSC) يقوم على تربية الأحياء المائية المستدامة ويتضمن كميات معتدلة من الأسماك ولكنه خالٍ من أي أنواع أخرى من اللحوم (نمط غذائي سمكي)؛ ونمط غذائي نباتي (VEG) يحتوي على كميات معتدلة من منتجات الألبان والبيض ولكنه خالٍ من الأسماك أو أي أنواع أخرى من اللحوم (نمط غذائي نباتي)؛ ونمط غذائي نباتي تام (VGN) يقوم على مجموعة متنوعة من الفواكه والخضار والحبوب الكاملة ومصادر البروتينات النباتية، مثل البقوليات والمكسرات (نمط غذائي نباتي تام).

**الشكل 34** من شأن اعتماد أي من نماذج الأنماط الغذائية الصحية البديلة الأربعة أن يؤدي إلى خفض التكاليف الصحية المرتبطة بالنمط الغذائي بشكل كبير بحلول عام 2030



ملاحظات: يبين الشكل التكاليف الصحية المتوقعة المرتبطة بالنمط الغذائي في عام 2030 (بمليارات الدولارات الأمريكية) بحسب عنصر الكلفة المباشرة وغير المباشرة في ظل أنماط الاستهلاك الحالية (نمط غذائي مرجعي) والأنماط الغذائية الصحية البديلة الأربعة: نباتي مرن، ونباتي سمكي، ونباتي، ونباتي تام. وترد التكاليف بالنسبة إلى 157 بلداً. (انظر الحاشية ص في التقرير لمزيد من المعلومات). وتشمل التكاليف المباشرة تكاليف الرعاية الصحية والتكاليف الطبية المباشرة المرتبطة بعلاج مرض محدد. وتشمل التكاليف غير المباشرة فقدان الإنتاجية لكل أيام العمل وتكاليف الرعاية غير الرسمية المرتبطة بمرض محدد. وتشير التكاليف الصحية إلى الأمراض الأربعة المرتبطة بالنمط الغذائي التي يشملها التحليل أي أمراض شرايين القلب والسكتة الدماغية وداء السرطان وداء السكري من النوع الثاني. انظر الإطار 14 في التقرير بشأن تعريف الأنماط الغذائية الخمسة وملخص الطرق ومصادر البيانات. للاطلاع على الملاحظات المنهجية الكاملة، انظر الملحق 7 في التقرير.

المصدر: Springmann, M. 2020. *The Valuation of the health and climate-change benefits of healthy diets*. وثيقة معلومات أساسية لغرض حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

ما يمثل تراجعاً قد يصل إلى 95 في المائة في المتوسط من الإنفاق على الصحة المرتبط بالنمط الغذائي في مختلف أرجاء العالم مقارنة بالنمط الغذائي المرجعي في عام 2030 (الشكل 34).

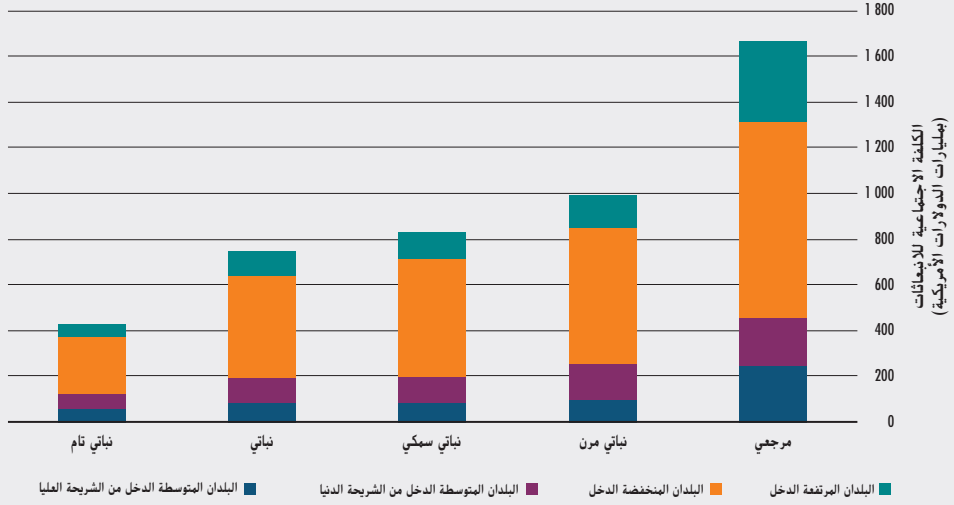
### التكاليف المستترة لتغير المناخ

لا تنطوي الأغذية التي يتناولها الناس وكيفية إنتاجها على آثار تنال من صحتهم فحسب، وإمّا لها أيضاً تداعيات مهمة تطال حالة البيئة وتغير

بما فيها الخسائر المتكبدة في إنتاجية العمالة (11 في المائة) والرعاية غير الرسمية (32 في المائة).

وفي حال تم، عوضاً عن ذلك، اعتماد أي من نماذج الأنماط الغذائية البديلة الأربعة المستخدمة في التحليلات (نمط غذائي نباتي مرن، نمط غذائي نباتي سمكي، نمط غذائي نباتي، نمط غذائي نباتي تام)، تتراجع التكاليف الصحية المرتبطة بالنمط الغذائي تراجعاً كبيراً بمبلغ يتراوح بين 1.2 و1.3 تريليون دولار أمريكي، وهو

**الشكل 37 من شأن اعتماد أنماط غذائية نباتية أن يخفض الكلمة الاجتماعية لانبعاثات غازات الدفيئة**  
بنسبة تتراوح بين 41 و74 في المائة في عام 2030



ملاحظات: يبين الشكل التكاليف الصحية المتوقعة المرتبطة بالنمط الغذائي في عام 2030 (بمليارات الدولارات الأمريكية) بحسب عنصر الكلمة المباشرة وغير المباشرة في ظل أنماط الاستهلاك الحالية (مجموع غذائي مرجعي) والأنماط الغذائية الصحية البديلة الأربعة: نباتي مرن، ونباتي سمكي، ونباتي تام. (انظر الحاشية ص في التقرير لمزيد من المعلومات). وترد التكاليف بالنسبة إلى 157 بلداً. وتشمل التكاليف المباشرة تكاليف الرعاية الصحية والتكاليف الطبية المباشرة المرتبطة بعلاج مرض محدد. وتشمل التكاليف غير المباشرة فقدان الإنتاجية لكل أيام العمل وتكاليف الرعاية غير الرسمية المرتبطة بمرض محدد. وتشير التكاليف الصحية إلى الأمراض الأربعة المرتبطة بالنمط الغذائي التي يشملها التحليل أي أمراض شرايين القلب والسكتة الدماغية وداء السرطان وداء السكري من النوع الثاني. انظر الإطار 14 في التقرير بشأن تعريف الأنماط الغذائية الخمسة وملخص الطرق ومصادر البيانات. للاطلاع على الملاحظات المنهجية الكاملة، انظر الملحق 7 في التقرير.

المصدر: Springmann, M. 2020. *The Valuation of the health and climate-change benefits of healthy diets*. وثيقة معلومات أساسية لغرض حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2020. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

وتقدّر الكلفة الاجتماعية المرتبطة بالنمط الغذائي الناشئة عن انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالأنماط الحالية لاستهلاك الأغذية (الشكل 37) بحوالي 1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 بالنسبة إلى سيناريو يقوم على تثبيت الانبعاثات وعلى ألا يتجاوز ارتفاع درجة الحرارة العالمية 2.5 درجات (بمتوسط أكثر من 100 سنة). ويمكن

المناخ. وإن النظام الغذائي الذي تركز عليه الأنماط الحالية لاستهلاك الأغذية في العالم مسؤول عن نسبة تتراوح بين 21 و37 في المائة من إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، أي الناجمة عن أنشطة الإنسان، وهو ما يدل على أنها أحد الدوافع الرئيسية الكامنة وراء تغيّر المناخ، حتى من دون أخذ الآثار البيئية الأخرى بعين الاعتبار.



لا تعتمد أي من نماذج الأماط الغذائية الصحية البديلة الأربعة (نباتي مرن، ونباتي سمكي، ونباتي، ونباتي تام) أن يساهم في تحقيق انخفاض كبير في التكاليف الاجتماعية لانبعاثات غازات الدفيئة، يتراوح بين 0.7 و1.3 تريليون دولار أمريكي (41) إلى 74 في المائة) في عام 2030 (الشكل 37).

### التكاليف الصحية والمرتبطة بتغير المناخ: وضعها في سياقها الخاص

بغية وضع التكاليف الصحية والمرتبطة بتغير المناخ في سياقها، من المفيد مقارنة التكاليف المستترة بتكاليف البيع بالجملة التي تنطوي عليها الأماط الغذائية، على أن يتم تقديرها على مستوى الاستهلاك وتقييمها بالاستناد إلى تقديرات أسعار السلع الأساسية بحسب الأقاليم.

وإذا أضيفت التكاليف الصحية والمرتبطة بتغير المناخ المتصلة بالنمط الغذائي إلى إجمالي كلفة البيع بالجملة للنمط الغذائي المرجعي الذي يمثل النمط الحالي للاستهلاك، سترتفع عندها كامل كلفة هذا النمط الغذائي المرجعي بنسبة 50 في المائة على الصعيد العالمي، من 6.0 إلى 8.9 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2030. ومن جهة أخرى، فإن كامل كلفة هذه الأماط الغذائية ستسجل على الصعيد العالمي ارتفاعاً بنسبة تتراوح بين 8 و19 في المائة فقط نتيجة اعتماد أي من نماذج الأماط الغذائية البديلة الأربعة (نباتي مرن، ونباتي سمكي، ونباتي، ونباتي تام). ويتجم ذلك بالإجمال على شكل وفورات كبيرة في التكاليف، مقارنةً بالنمط الغذائي المرجعي.

### إدارة المقايضات واستغلال أوجه التآزر في التحوّل إلى أماط غذائية صحية

بهدف التوصل إلى النماذج الغذائية لأماط غذائية صحية تشمل اعتبارات الاستدامة، سيتعين

إجراء تغييرات كبرى قادرة على إحداث تحوّل في النظم الغذائية على المستويات كافةً. وبالنظر إلى التنوع الكبير الذي تتسم به النظم الغذائية الحالية والاختلافات الواسعة التي تشهدها حالة الأمن الغذائي والتغذية عبر البلدان وداخلها، لا يوجد حل واحد يناسب الجميع يمكّن البلدان من التحوّل إلى أماط غذائية صحية وخلق أوجه تآزر كفيلة بالحد من بصماتها البيئية.

كما لا يوجد نمط غذائي صحي واحد، ناهيك عن نمط غذائي يشمل اعتبارات الاستدامة لكل سياق. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك تطورات أخرى تكنولوجية وعلى صعيد الإنتاجية قد تتسم بفعالية أكبر من حيث الكلفة في معالجة الشواغل المتعلقة بالاستدامة والتخفيف من حدة تغير المناخ. وسيكتسي تقييم الحواجز المحددة السياق وإدارة المقايضات القصيرة والطويلة الأجل واستغلال أوجه التآزر أهمية حاسمة لتحقيق هذه التحوّلات.

وفي حين أن كلفة النمط الغذائي الصحي أدنى من كلفة الأماط الحالية لاستهلاك الأغذية عند أخذ العوامل الخارجية ذات الصلة بالصحة والمناخ بعين الاعتبار، فثمة تكاليف غير مباشرة ومقايضات أخرى مهمة في بعض السياقات. وبالنسبة إلى البلدان التي لا يوفر فيها النظام الغذائي الأغذية فحسب، وإمّا يقود عجلة الاقتصاد الريفي أيضاً، سيكون من المهم النظر في ما ينطوي عليه التحوّل إلى نماذج أماط غذائية صحية من آثار على سبل عيش صغار المزارعين وفقراء الريف كذلك. ولا بد في هذه الحالات من التنبه إلى التخفيف من وطأة التأثيرات على المداخل وسبل العيش في ظلّ تحوّل النظم الغذائية لتوفير أماط غذائية صحية ميسورة الكلفة.

خاصة الأغذية المعرضة أكثر من غيرها للتلف، تؤدي جميعاً إلى فواقد غذائية وإلى أوجه عدم كفاءة على طول سلسلة الإمدادات الغذائية، ما يؤدي إلى رفع كلفة الأغذية المغذية.

← **طلب المستهلك:** أدى تسارع وتيرة التوسع الحضري إلى انتشار عادات العمل بعيداً عن المنزل وتناول الوجبات بعيداً عنه أيضاً مع ما لذلك من تأثير مباشر على الطلب على الأغذية السهلة التحضير والمجهزة للغاية أو الأغذية الجاهزة التي غالباً ما تكون كثيفة الطاقة وذات محتوى عالٍ من الدهون والسكر و/أو الملح وقد لا تساهم بالضرورة في اتباع أنماط غذائية صحية.

← **الاقتصاد السياسي:** تحمي في العادة السياسات التجارية، لا سيما التدابير التجارية الحمائية وبرامج الإعانات للمدخلات، الإنتاج المحلي للأغذية الأساسية مثل الأرز والذرة، وتقدم الحوافز له، وغالباً ما يكون هذا على حساب الأغذية المغذية مثل الفاكهة والخضار. ومن شأن التدابير التجارية غير الجمركية أن تساعد في تحسين سلامة الأغذية ومعايير الجودة والقيمة التغذوية للأغذية، كما وأنها قادرة على رفع تكاليف التجارة وبالتالي أسعار المواد الغذائية، ما يؤثر سلباً على القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية.

← **تعني معالجة بعض من هذه الدوافع لخفض كلفة الأغذية المغذية الحاجة أيضاً إلى النظر في العوامل البيئية الخارجية المتصلة بالنظم الغذائية القائمة حالياً والكلفة المستترة التي تنجم عنها، خاصة على مستوى إنتاج الأغذية واستهلاكها على حد سواء.**

ولا بد من خفض كلفة الأغذية المغذية من أجل جعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة بقدر أكبر. وثمة عوامل عديدة تحدد ثمن الأغذية

وقد يتعين على الكثير من البلدان المنخفضة الدخل التي يعاني سكانها أصلاً من نقص في المغذيات، زيادة بصمتها الكربونية لتلبية الاحتياجات الغذائية الموصى بها أولاً ولتحقيق الغايات المتعلقة بالتغذية، بما فيها تلك الخاصة بنقص التغذية. ومن جهة أخرى، سيتعين على بلدان أخرى، لا سيما البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبلدان ذات الدخل المرتفع، حيث تتجاوز نماذج الأنماط الغذائية متطلبات الطاقة المثلى، وحيث يستهلك الناس كميات من الأغذية الحيوانية المصدر أكثر مما هو لازم، إجراء تغييرات كبرى في الممارسات الغذائية وأخرى على نطاق النظام بأكمله في مجالات إنتاج الأغذية والبيئات الغذائية والتجارة في الأغذية. ■

### 3-2 ما العامل الكامن وراء كلفة الأغذية المغذية؟

#### الرسائل الرئيسية

← **إن العوامل الكامنة وراء الأغذية المغذية موجودة على نطاق النظم الغذائية ككل في ثنانيا الإنتاج الغذائي وسلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية، إضافة إلى طلب المستهلك والاقتصاد السياسي للأغذية.**

← **إنتاج الأغذية: يعدّ تدني مستويات الإنتاجية وارتفاع المخاطر على صعيد الإنتاج وعدم كفاية التنوع من أجل إنتاج أغذية مغذية بقدر أكبر الدوافع الرئيسية الكامنة وراء كلفة الأنماط الغذائية الصحية، خاصة في البلدان المنخفضة الدخل.**

← **سلاسل الإمدادات الغذائية: إن عدم ملاءمة تخزين الأغذية وسوء أوضاع البنى التحتية للطرق والقدرة المحدودة على حفظ الأغذية،**

وإنّ التنوع غير الكافي نحو إنتاج المنتجات البستانية والبقول ومصايد الأسماك صغيرة النطاق وتربية الأحياء المائية والثروة الحيوانية وغيرها من المنتجات الغذائية المغذية، يحدّ بدوره من إمداد الأسواق بأغذية متنوعة ومغذية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. أما تنوع نظم الإنتاج وتكاملها على نحو جيّد، فلا يزيد من توافر الأغذية المغذية فحسب، بل إنه يساعد أيضاً الشرائح السكانية الأضعف على زيادة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المناخية وعلى صعيد الأسعار والحد من التقلبات الموسمية في إنتاج الأغذية.

### إدارة المخاطر في مجال إنتاج المواد الغذائية والزراعية

إنّ خوض غمار العمل في مجالي الأغذية والزراعة يمكن أن يكون عملية محفوفة بالمخاطر، سواء أكان ذلك بالنسبة إلى إنتاج المحاصيل أو المنتجات الحيوانية، أو مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية أو الحراثة. ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة إلى المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة من المنتجين الأشدّ فقراً الذين يستخدمون أراضٍ هامشية أو أولئك الذين تكون قدرتهم محدودة للحصول على التكنولوجيا أو رأس المال أو موارد إنتاجية أخرى.

أما في مجال إنتاج المحاصيل، فعادة ما يكون الخطر بالنسبة إلى الأغذية الأساسية التقليدية أدنى مقارنة بإنتاج أغذية أعلى قيمة ومغذية بقدر أكبر. وفي غياب القدرة على الحصول على المعارف والمعلومات والإثنيات، تكون جميع العوامل المذكورة مخاطر تؤثر على قرارات منتجي الأغذية بالنسبة إلى الاستثمار في إنتاج المحاصيل أو الثروة الحيوانية أو تربية الأحياء المائية، ما يؤثر في نهاية المطاف على توافر الأغذية المغذية وأسعارها بالإجمال.

المغذية بالنسبة إلى المستهلك، من نقطة الإنتاج وعلى طول سلاسل الإمدادات الغذائية وأيضاً ضمن بيئة الأغذية نفسها عندما يتفاعل المستهلكون مع النظام الغذائي لاتخاذ القرارات بشأن شراء الأغذية وإعدادها وتناولها.

ويركز هذا الجزء على مجموعات أربع من الدوافع التي تحدد كلفة الأغذية. وتشمل الدوافع الكامنة وراء الكلفة التي تم تناولها على وجه التحديد ما يتعلق منها (1) بإنتاج أغذية مغذية متنوعة تساهم في اتباع أنماط غذائية صحية؛ (2) وبسلسلة الإمدادات الغذائية بما يتخطى إنتاج الأغذية؛ (3) وبيئة الأغذية إضافة إلى طلب المستهلكين وسلوكهم؛ (4) والاقتصاد السياسي للأغذية.

### الدوافع الكامنة وراء الكلفة في إنتاج أغذية مغذية متنوعة تدني مستويات التكنولوجيا والابتكار والاستثمارات في إنتاج الأغذية

يمكن لمعالجة تدني الإنتاجية في مجال إنتاج أغذية مغذية أن تكون طريقة فعالة لزيادة الإمدادات الإجمالية من الأغذية المغذية وخفض أسعار الأغذية وزيادة المدخيل، خاصة بالنسبة إلى المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة من منتجي الأغذية الأشدّ فقراً في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، على غرار المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك. ويعتمد النمو المستدام للإنتاجية من دون أن يؤدي ذلك بصورة غير مستدامة إلى استنزاف الموارد الطبيعية على قدرة منتجي الأغذية على الابتكار (من خلال تمكينهم من زيادة الغلال) وإدارة المدخلات بمزيد من الكفاءة واعتماد محاصيل أو سلالات جديدة وتحسين الجودة، بموازاة العمل أيضاً على صون الموارد الطبيعية.

الحصاد والمناولة، وكذلك التحديات على صعيد التسويق. ويؤدي سوء أحوال التخزين والقرارات المتخذة في مراحل سابقة من سلسلة الإمدادات إلى إنتاج منتجات يمكن حفظها لمدة أقصر. فالتخزين البارد على وجه خاص يمكن أن يكون عنصرًا حاسمًا للوقاية من الفواقد الغذائية الكمية والنوعية من السلع الأساسية القابلة للتلف. وخلال عملية النقل، يتسم وجود بنية تحتية مادية جيدة وخدمات لوجستية تجارية فعالة بأهمية أساسية لمنع الفواقد الغذائية.

### التكنولوجيا والبنية التحتية

إنّ الفاكهة والخضار والعديد من الأغذية الحيوانية المصدر معرضة بدرجة عالية للتلف، لا سيما الأسماك والحليب الطازج واللحوم والبيض. ومن شأن عدم وجود بنى تحتية مناسبة في الأسواق وعدم كفاية تكنولوجيا التجهيز المتاحة أن يؤدي إلى فواقد غذائية وارتفاع أسعار المواد الغذائية. أما تحسين التكنولوجيا والبنى التحتية الخاصة بالمناولة والتخزين والتجهيز (نظم الحفظ بالتبريد) وسلاسل التبريد وتقنيات التجفيف وتحسين التعبئة فيتيح فرصًا للحد من الفواقد وخفض أسعار المواد الغذائية بالنسبة إلى المستهلك.

وثمة مكون هام آخر في البنى التحتية للأسواق يتمثل في جودة شبكة الطرقات والنقل الوطنية وكفاءتها بالإجمال على اعتباره عنصرًا حاسمًا للأهمية لإيصال المنتج من باب المزرعة إلى الأسواق بكلفة معقولة. كما أنّ الاستثمار في بناء طرقات قادرة على تحمّل شتى الأحوال المناخية يتسم بأهمية خاصة. فهذا من شأنه أن يخفض الوقت اللازم للوصول إلى الأسواق في المناطق الريفية والحضرية وأن يساعد بالتالي على خفض الفواقد في مرحلتي ما

### التقلبات الموسمية والعوامل المناخية

من المتوقع أنّ يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم التقلبات الموسمية بفعل ازدياد تواتر موجات الجفاف والاختلالات في إنتاج الأغذية بفعل الفيضانات والعواصف الاستوائية وارتفاع درجات الحرارة وتقلباتها وعدم استقرار هطول الأمطار. وسوف يفضي هذا إلى تراجع عام في الإنتاج الزراعي خلال العقدين أو الثلاثة عقود المقبلة، فيتحول بالتالي إلى دافع رئيسي كامن وراء كلفة الأغذية في المستقبل القريب.

وتشكل بدورها الأمطار الحالية لاستهلاك الأغذية والنظم الغذائية القائمة عليها دافعًا رئيسيًا كامنًا وراء التأثيرات البيئية السلبية وتغير المناخ، ما يؤدي إلى حلقة مفرغة. وتتفاقم التقلبات المناخية والظواهر المتطرفة والتغيرات الموسمية التي لا يمكن توقعها بفعل عدم معالجة هذه التكاليف البيئية والمتصلة بالتغيرات المناخية المستترة. ويؤثر هذا سلبيًا في المقابل على الإنتاجية في قطاعي الأغذية والزراعة ويؤدي في نهاية المطاف إلى رفع كلفة الأغذية المغذية والأمطار الغذائية الصحية.

### الدوافع الكامنة وراء الكلفة على طول سلسلة

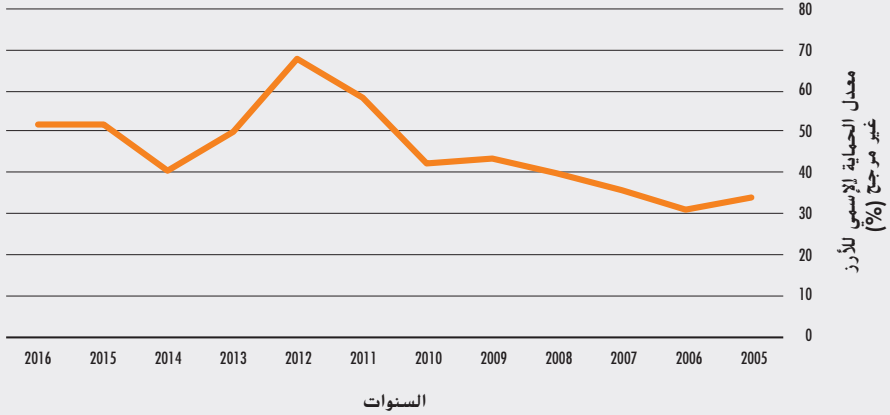
#### الإمدادات الغذائية

#### الفاقد والمهدر من الأغذية

يشكل خفض الفواقد في مرحلتي ما قبل الحصاد وما بعده، كمًا ونوعًا، على مستوى الإنتاج في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة نقطة انطلاق هامة لخفض كلفة الأغذية على طول سلسلة الإمدادات الغذائية. ذلك أنّ الفواقد تحدّ من توافر تلك الأغذية بالإجمال مع إمكانية أن تؤدي أيضًا إلى تقويض الاستدامة البيئية.

ومن الأسباب الهامة للفواقد على مستوى الإنتاج، التعرض لظروف الطقس السيئة وممارسات

**الشكل 39** السياسات التجارية الحماية تحمي الإنتاج المحلي للأغذية الأساسية على غرار الأرز، وتعطيها حوافز لكن غالباً على حساب الأغذية المغذية في البلدان المنخفضة الدخل



ملاحظات: يبين الشكل المعدل المتوسط الإسمي للحماية بالنسبة إلى الأرز في البلدان المنخفضة الدخل بين عامي 2005 و2016. والمعدل الإسمي للحماية بالنسبة إلى الأرز هو معدل الفجوة في الأسعار (أي الفارق بين الأسعار الملاحظة والأسعار المرجعية للأرز عند باب المزرعة) والسعر المرجعي للأرز عند باب المزرعة. المصدر: Ag-Incentives. 2020. Nominal rate of protection. واشنطن العاصمة. [النسخة الإلكترونية]. لورد ذكره في 26 أبريل / نيسان 2020. <http://ag-incentives.org/indicator/nominal-rate-protection>

تخطيها سيتعين عليهم القبول بدفع كلفة إضافية إلى جانب كلفة الغذاء نفسه.

وإن تسارع وتيرة التوسع الحضري، مصحوباً بتغيير أنماط العيش ومشاركة المرأة بصورة أكبر في الأنشطة الاقتصادية، تحدث تغيرات هيكلية في سلوك المستهلكين وفي الثقافة الغذائية. وبالتالي، يشكل طلب المستهلكين أيضاً دافعاً هاماً كامناً وراء الكلفة لا بد من أخذه بعين الاعتبار. وتزيد هذه التغيرات من صعوبة إعداد وجبات صحية، خاصة بالنسبة إلى النساء العاملات، لتخصيص الوقت الكافي لإعداد وجبات صحية وقبل ذلك حتى، لشراء المكونات

قبل الحصاد وما بعده، بما في ذلك الفاكهة والخضار المعرضة للتلف.

### بيئة الأغذية وطلب المستهلك كدافع كامن وراء الكلفة

تعد المسافة الفاصلة عن أسواق المواد الغذائية والوقت اللازم لإعداد وجبة صحية من العوائق الرئيسية التي تمنع العديد من المستهلكين من الحصول على أنماط غذائية صحية وتدفعهم بالتالي إلى رفض دفع كلفة أعلى مقابل تلك الأنماط الغذائية. ويمكن اعتبار هذه العوائق على أنها دوافع كامنة وراء الكلفة على اعتبار أنّ من يحاولون

## 2-4 سياسات خفض كلفة الأغذية المغذية وضمان الكلفة الميسورة للأنماط الغذائية الصحية

### الرسائل الرئيسية

← يتطلب خفض تكاليف الأغذية المغذية وضمان كلفة ميسورة للأنماط الغذائية الصحية للجميع إجراء تحويلات ملحوظة في النظم الغذائية القائمة في مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك تعزيز قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

← بالنظر إلى تنوع النظم الغذائية وتعقيدها، سيتعين على البلدان تطبيق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالسياق المعني وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة بموازاة توشي قدر عالٍ من الاتساق بين السياسات وتحسين التخطيط والتنسيق بين مختلف القطاعات والجهات الفاعلة.

← يبدأ هذا بالعمل على وجه السرعة على إعادة التوازن بين السياسات والحوافز الزراعية توصلًا إلى استثمارات مراعية بقدر أكبر للتغذية في الإنتاج الغذائي والزراعي، لا سيما بالنسبة إلى الفاكهة والخضار، والأغذية الحيوانية والنباتية المصدر الغنية بالبروتينات مثل البقول والدواجن والأسماك ومنتجات الألبان.

← تتسم الإجراءات على مستوى السياسات على طول سلسلة الإمدادات الغذائية بأهمية حاسمة لخفض تكاليف الأغذية المغذية. ومن شأن هذه الإجراءات أن تعزز أوجه الكفاءة على صعيد تخزين الأغذية وتجهيزها وتعبئتها وتوزيعها وتسويقها، وأن تحدّ بالتالي من الفواقد الغذائية.

المغذية اللازمة لإعداد تلك الوجبات. وإن كلفة الفرصة المتاحة لتناول وجبات صحية في مقابل هذه التغيرات هي كلفة مرتفعة للغاية في ظل توافر الوجبات السريعة الزهيدة الكلفة والكثيفة الطاقة ذات قيمة تغذوية متدنية والسهولة التحضير والعالية التجهيز وشبه المعدّة بالكامل للحد من الوقت اللازم لإعدادها.

### الاقتصاد السياسي كدافع كامن وراء الكلفة

إنّ السياسات الغذائية والزراعية قادرة، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على التأثير على كلفة الأغذية. وبشكل خاص، يجسّد إطار السياسات الغذائية والزراعية التوفيق الصعب اللازم عند الاختيار بين الإجراءات في القطاع الزراعي مقابل القطاعات الأخرى؛ وبين أهداف وسياسات ضريبية مختلفة للحكومات؛ وبين المنافع للمنتجين والمستهلكين والوسطاء؛ وحتى بين مختلف القطاعات الفرعية الزراعية.

وتؤثر السياسات التجارية على كلفة الأنماط الغذائية الصحية وكلفتها الميسورة من خلال تغيير الأسعار النسبية بين الأغذية المستوردة والأغذية التي تنافسها. أما التدابير التجارية الحمائية على غرار التعريفات الجمركية وعمليات الحظر والحصص - إضافة إلى برامج الإعانات للمدخلات - فغالبًا ما كانت مترسخة ضمن استراتيجيات الاكتفاء الذاتي والاستعاضة عن الاستيراد. وفي البلدان المنخفضة الدخل، أدت هذه السياسة إلى حماية الإنتاج المحلي للأغذية الكثيفة الطاقة مثل الأرز (الشكل 39) والذرة وإعطاء حوافز له، لكن غالبًا ما كان هذا على حساب الأغذية الغنية بالفيتامينات والمغذيات الدقيقة (أي الخضار والفاكهة). ■



### الخيارات على مستوى السياسات لخفض كلفة الأَمْطاط الغذائية الصحية وجعلها ميسورة أكثر

يرد ضمن الشكل 41 ملخص عن السياسات المتاحة على مستوى السياسات والاستثمارات الممكنة لتحويل النظم الغذائية في مختلف أنحاء العالم والانتقال إلى أَمْطاط غذائية صحية ميسورة الكلفة بقدر أكبر وهما يتماشى مع مختلف التوصيات على مستوى السياسات الواردة أدناه.

### السياسات والاستثمارات الكفيلة بخفض كلفة الأغذية المغذية

لا بد لعملية خفض كلفة الأغذية المغذية وجعل الأَمْطاط الغذائية الصحية ميسورة أكثر أن تبدأ بإعادة توجيه الأولويات الزراعية نحو إنتاج مراعي للتغذية بالنسبة إلى المواد الغذائية والزراعية. وسوف يتعين زيادة الإنفاق العام من أجل زيادة الإنتاجية وتشجيع تنويع الإنتاج الزراعي وضمان توافر الأغذية المغذية بكميات وافرة.

وينبغي تجنّب السياسات المضرة بالإنتاج الغذائي والزراعي (من خلال فرض ضرائب مباشرة أو غير مباشرة) على اعتبار أنها تنعكس سلبيًا في العادة على إنتاج أغذية مغذية. ويجب كذلك إعادة النظر في مستويات الإعانات في قطاعي الأغذية والزراعة خاصة في البلدان المنخفضة الدخل تجنّبًا لفرض ضرائب على الأغذية المغذية.

ويتعين على السياسات أن تشجع الاستثمار في البنى التحتية للرّي الموجهة تحديدًا إلى تعزيز القدرة على إنتاج الخضار على مدار المواسم وسواها من السلع الأساسية العالية القيمة من أجل توفير كمية أكبر من الأغذية المغذية. ومن الضروري زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير من أجل رفع إنتاجية الأغذية المغذية والمساعدة على خفض

← يعتمد خفض كلفة الأغذية المغذية وتحديد كلفة ميسورة للأَمْطاط الغذائية بالنسبة إلى المستهلكين في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، على مدى كفاءة آليات التجارة والتسويق الداخلية.

← تتطلب زيادة الكلفة الميسورة للأَمْطاط الغذائية الصحية اتباع سياسات تزيد فرص العمل والأششطة المدرة للدخل والحد من عدم المساواة في الدخل والحرص على عدم بقاء أحد خلف الركب. وستكون برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية ضرورية بشكل خاص لمساعدة الفقراء ومن يعانون من أزمات إنسانية من دون القدرة الأولية في الحصول على القدر الكافي من الغذاء المغذي لتلبية المتطلبات التغذوية.

← يتطلب الأمر أيضًا اتخاذ تدابير إضافية على مستوى السياسات تتخطى نطاق هذا التقرير ولكن تكون مصممة لتشجيع الأَمْطاط الغذائية الصحية. وتشمل هذه التدابير تشجيع البيئات الغذائية الصحية وفرض ضرائب على الأغذية الكثيفة الطاقة وتنظيم قطاع الأغذية وتسويقها واعتماد سياسات داعمة للتثقيف التغذوي والاستهلاك المستدام للأغذية والحد من الفوائد الغذائية.

### تهيئة الظروف لتحويل فعال في النظم الغذائية

لا زالت أماننا عشر سنوات قبل بلوغ المقاصد الطموحة لأهداف التنمية المستدامة في ظل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة حاليًا، وهي بيئة معرضة للصدمات المناخية وللتداعيات غير المنظورة لجائحة كوفيد-19. وفي ظل هذه المهلة الزمنية الضيقة، لا بد للبلدان من تحديد وإجراء تغييرات على مستوى السياسات والاستثمارات من شأنها أن تحدث تحولاً في نظمها الغذائية الراهنة بما يكفل أَمْطاطاً غذائية صحية ميسورة الكلفة للجميع مع ضمان اعتبارات الاستدامة.

## الشكل 41 الخيارات على مستوى السياسات لخفض كلفة الأغذية المغذية وجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة أكثر مع سياسات مكتملة لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية

### سياسات موجهة نحو المستهلك لجعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة بقدر أكبر



- ◀ سياسات الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل
- ◀ تعزيز آليات الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية بما فيها:
  - برامج التحويلات النقدية
  - التحويلات العينية/توزيع الأغذية
  - برامج التغذية المدرسية
- ◀ تقديم إعانات للأغذية المغذية

### سياسات واستثمارات خفض كلفة الأغذية المغذية



- ◀ الاستثمار في زيادات في الإنتاجية المراعية للتغذية والتنوع في قطاعي الأغذية والزراعة
- ◀ تشجيع الزراعة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية
- ◀ تجنب فرض ضرائب على الأغذية المغذية
- ◀ الاستثمار في البحوث والابتكار والإرشاد
- ◀ السياسات والاستثمارات في سلاسل القيمة المراعية للتغذية
- ◀ السياسات والاستثمارات للحد من الفواقد الغذائية
- ◀ السياسات والاستثمارات في عمليات المناولة والتجهيز المراعية للتغذية
- ◀ تحصين الأغذية
- ◀ الاستثمار في شبكات الطرقات والنقل والبنية التحتية للأسواق
- ◀ الحرص على أن توفّق السياسات التجارية والتسويقية بين مصالح المنتج والمستهلك
- ◀ تعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية في الحالات الإنسانية

### وجبات صحية بأسعار معقولة للجميع



### السياسات التكميلية المشجعة للأنماط الغذائية الصحية



- ◀ تشجيع بيئات الأغذية الصحية
- ◀ فرض ضرائب على الأغذية/ المشروبات الكثيفة الطاقة وذات المحتوى الغذائي المحدود
- ◀ تنظيم صناعة الأغذية
- ◀ تنظيم تسويق الأغذية
- ◀ تشجيع الرضاعة الطبيعية وتنظيم تسويق بدائل حليب الأم وضمان حصول الرضع على أغذية مغذية
- ◀ السياسات الداعمة للتثقيف التغذوي
- ◀ السياسات الداعمة للاستهلاك المستدام للأغذية وخفض المهدر منها

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

**السياسات الموجهة نحو المستهلك لضمان أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة**  
إنّ السياسات الرامية إلى خفض الفقر والحد من عدم المساواة في المداخل، وإن كانت تعزز فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل، إلا أنها تتسم بأهمية خاصة لزيادة مداخل الأشخاص وبالتالي جعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة الكلفة. وفي حين أن هناك ثمة أوجه تآزر هامة بين السياسات التي تزيد فرص العمل وتحد من عدم المساواة في الدخل من أجل النهوض بالأمن الغذائي وتحسين التغذية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية، فقد جرى التطرّق إليها بالتفصيل في إصدار عام 2019 من هذا التقرير.

ولا بد من وجود سياسات للحماية الاجتماعية مراعية للتغذية من أجل تحسين فرص الحصول على أغذية مغذية بالنسبة إلى المستهلكين من ذوي المداخل المنخفضة وبالتالي جعل الأنماط الغذائية الصحية ميسورة أكثر بالنسبة إليهم. وقد تتسم هذه السياسات بأهمية خاصة في مواجهة الصعاب كما نشهده في يومنا هذا مع تفشي جائحة كوفيد-19. ولا بد من تدعيم هذه الآليات لضمان قدرتها على دعم توفير المغذيات الدقيقة المكتملة حيثما تدعو الحاجة، إضافة إلى خلق بيئات للأغذية الصحية من خلال تشجيع المستهلكين على تنوع أنماطهم الغذائية للحد من اعتمادهم على الأغذية الأساسية من النشويات والحد من استهلاك الأغذية العالية الدهون والسكر و/أو الملح والتحوّل إلى أغذية متنوعة ومغذية بقدر أكبر.

**السياسات المكتملة المشجّعة لأنماط التغذية الصحية**  
لا بد من إجراء تغييرات تحولية كبرى في النظم الغذائية من أجل التوصل إلى أنماط تغذوية صحية وذلك على المستويات كافة. ومن الضروري

« كلفتها بموازاة تحسين القدرة على الحصول على التكنولوجيات المحسّنة، خاصة بالنسبة إلى المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة، من أجل المحافظة على مستويات ملائمة من الربحية.

### **الخيارات على مستوى السياسات على طول سلسلة القيمة الغذائية**

ثمة حاجة إلى اتباع سياسات أقوى تقود إلى سلاسل للقيمة مراعية للتغذية. وتشمل الإجراءات الرئيسية على مستوى السياسات الاستثمارات من أجل تحسين التخزين والتجهيز والحفظ بما يحافظ على القيمة التغذوية للمنتجات الغذائية عوضاً عن الاستثمار في أغذية عالية التجهيز. ومن شأن تحسين شبكة الطرقات الوطنية، وكذلك البنية التحتية للنقل والأسواق، أن يساهم إلى حد كبير في ضمان ربحية الأنماط الغذائية الصحية بقدر أكبر. وبالإضافة إلى تخزين الأغذية، يتسم وجود مرافق مناسبة لمناولة الأغذية وتجهيزها بأهمية محورية من أجل زيادة أوجه الكفاءة على طول سلسلة القيمة من أجل أغذية مغذية.

وباستطاعة السياسات والاستثمارات الرامية إلى الحد من الفوائد الغذائية بالنسبة إلى السلع الأساسية المغذية بقدر أكبر لكن المعرضة للتلف، على غرار الفاكهة والخضار والأسماك واللحوم، أن تزيد من ربحيتها بطريقتين اثنتين. أولاً من خلال التركيز على مراحل (الإنتاج) السابقة في سلسلة الإمدادات الغذائية على اعتبار أنّ هذا يعزز الإمدادات ويخفض بالتالي أسعار المواد الغذائية عند باب المزرعة. ثانياً من خلال استهداف أجزاء من سلسلة الإمدادات الغذائية حيث تكون الفوائد الغذائية هي الأكبر، على اعتبار أنّ هذا سيكون له على الأرجح أثر أكبر على خفض كلفة المواد الغذائية المقصودة.

غذائية صحية؛ وتطبيق سياسات ضريبية لرفع أسعار الأغذية ذات الكثافة من حيث الطاقة والعالية التجهيز وذات القيمة التغذوية المحدودة؛ وتنظيم قطاع صناعة الأغذية للمساعدة على تيسير الحصول على أمهات غذائية صحية وجعلها ميسورة بقدر أكبر وذلك من خلال خفض محتوى الأغذية من الدهون والسكر والملح؛ واعتماد أنظمة خاصة بتسويق الأغذية ذات الكثافة من حيث الطاقة وذات القيمة التغذوية المحدودة بموازاة الحد من تعرض الأطفال لتقنيات التسويق؛ وضمان حصول الرضع على أغذية مغذية وتمكين الأسر المعيشية من تأمين تلك الأغذية؛ واعتماد سياسات داعمة للتثقيف التغذوي وتشجيع الأمهات الغذائية الصحية التي تراعى فيها اعتبارات الاستدامة. ■

التشديد على أنه، رغم وجود بعض التداخلات، فإن هذه التغيرات تتخطى الخيارات السياسية والاستثمارات المصممة والمنفذة بشكل واضح لخفض الكلفة وجعل الأمهات الغذائية الصحية ميسورة أكثر. أي بمعنى آخر، لا بد من توافر شروط أخرى تتطلب وجود مجموعة متكاملة من السياسات الأخرى المصممة بشكل واضح أكثر لغرض التوعية والتأثير على سلوك المستهلك لصالح أمهات غذائية صحية، على أن تترافق إذا أمكن ذلك مع أوجه تآزر هامة من أجل الاستدامة البيئية.

ويشمل ذلك على سبيل المثال، تشجيع بيئات الأغذية الصحية المأمونة والتي تتيح إمكانية الحصول المادي على أغذية مغذية من أجل أمهات





# 2020

# حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

## تحويل النظم الغذائية من أجل أنهات غذائية صحية ميسورة الكلفة

أمكن هذا العام، بفضل التحديثات الواردة من العديد من البلدان، إصدار تقديرات للجوع في العالم تتسم بقدر أكبر من الدقة. وعلى وجه الخصوص، مكن الحصول على معلومات جديدة مراجعة مجمل سلسلة تقديرات النقص التغذوي بالنسبة إلى الصين بما يرقى إلى عام 2000. مما أدى إلى انخفاض كبير إلى الأسفل في سلاسل الأرقام الخاصة بعدد الذين يعانون من النقص التغذوي في العالم. غير أنّ هذه المراجعة تؤكد الاتجاه الذي أفادت عنه الإصدارات السابقة، أي ارتفاع بطيء في عدد الجياع في العالم منذ سنة 2014. ويشير التقرير أيضاً إلى أنّ عبء سوء التغذية بجميع أشكاله لا يزال بشكل حديًا. ولقد أحرز بعض التقدم على صعيد تفرّج الأطفال وانخفاض الوزن عند الولادة والرضاعة الطبيعية الخالصة وإن بوتيرة لا تزال بطيئة جدًا. ولم يسجل تحسن على صعيد الوزن الزائد لدى الأطفال في حين أنّ السمنة لدى البالغين تشهد ارتفاعًا في الأقاليم كافة.

ويستكمل التقرير التقييم المعتاد للأمن الغذائي والتغذية بإسقاطات عما قد يكون العالم عليه في عام 2030 في ما لو بقيت الاتجاهات السائدة خلال العقد الماضي على حالها. وتشير الإسقاطات إلى أنّ العالم غير ماضٍ على المسار الصحيح باتجاه القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030 ورغم إحراز بعض التقدم، فإنّ معظم المؤشرات ليست هي الأخرى على المسار الصحيح لتحقيق المقاصد العالمية المتعلقة بالتغذية، ومن المرجح أن تتدهور بقدر أكبر حالة الأمن الغذائي والتغذية للفئات السكانية الأضعف بفعل آثار جائحة كوفيد-19 على الصحة والمجتمع والاقتصاد.

ويسلط التقرير الضوء على جودة التمتع الغذائي والعلاقة الحرجة القائمة بين الأمن الغذائي والتغذية، ولن يكون بالإمكان تحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة إلا في حال توافر القدر الكافي من الأغذية لتناولها وإذا كان ما تتناوله مغذيًا وميسور الكلفة. ويقدم التقرير أيضًا تحليلًا جديدًا لكلفة الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها في مختلف أنحاء العالم. بحسب الأقاليم والسياقات الإنمائية المختلفة، ويعرض عمليات تقييم التكاليف الصحية والمتعلقة بتغير المناخ المتصلة بالأنماط الحالية لاستهلاك الأغذية، إضافة إلى الوفورات المحتملة في الكلفة في ما لو تحولت أنماط استهلاك الأغذية نحو أنماط غذائية صحية تراعى الاعتبارات الخاصة بالاستدامة. ويناقش التقرير في الختام السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بتحويل النظم الغذائية بما يضمن اتباع أنماط غذائية صحية ميسورة الكلفة في إطار الجهود المطلوبة لوضع حدّ للجوع ولجميع أشكال سوء التغذية على حدّ سواء.



بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي - نسب المصنف - غير التجاري - الرخيص بالمثل 0.3 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية



حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2020  
(النص الكامل - سيصدر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2020)